المقدمة

وتشتمل على الآتي:

اولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

في ظل التوسع في المنشأت وإزدياد عدد المنشآت التجارية، وسعى كل منها لكسب ثقة المجتمع التجاري بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة، وإيجاد مكانة متميزة وأرضية صلبة تقف عليها، بالإضافة إلى التنافس الشرس بينها كان لابد لها من إيجاد وسائل لكسب رضا المجتمع من أجل بقائها وتميزها، ومن أبرز الوسائل التي أوجدتها حديثاً هو تضمين نظامها المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الإجتماعية.

وتعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية وليدة الحاجة، وهي من أحدث مراحل التطور في الفكر المحاسبي ظهرت كرد فعل لأهمية الدور الذي تلعبه المنشآت، لذلك أصبح بقاء المنشأة مرهوناً بالوفاء بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع.

كما أن محاسبة المسؤولية الإجتماعية تهدف إلى تقويم الأداء الإجتماعي والإقتصادي للمؤسسات على أساس أن المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المنشأة الإقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف يستلزم الأمر ضرورة إعداد مجموعة من التقارير والقوائم التي تمكن من ذلك، والتي تعطي مستخدميها صورة كاملة وواضحة عن النشاط الإجتماعي والإقتصادي للمنظمة أو المنشأة تساعد في تقويم الأداء بصفة عامة وتقويم الأداء المالي على وجه الخصوص.

يعتبر تقويم الأداء المالي القياس لما تم إنجازه من عمل، ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها، وبما أن تقويم الأداء المالي يمثل إستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية للمنشأة وتطوير فعاليتها الإنتاجية وتنفيذها للخطط المرسومة فإنه يقدم تشخصياً للمشاكل التي تواجه المنشأة والحكم على كفاءتها في قيامها بأعمالها وفي الوقت الراهن تعددت المنشآت التجارية في السودان، وفي ظل المنافسة بين هذه المنشأت برزت الحاجة إلى محاسبة المسؤولية الإجتماعية لما لها من أثر في تقويم الأداء المالي لمنظمات الأعمال على أساس أن المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المنشأة الإقتصادي، كما أنها توفر تقارير وقوائم مالية يتم تقديمها إلى

منظمات الأعمال لتتمكن من تقويم أدائها في مجال الموارد البشرية وفي المحافظة على البيئة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في مدى إستفادة المصارف من محاسبة المسؤولية الإجتماعية في تقويم الأداء المالي، عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في إثارة التساؤلات الأتية:

1. ما مدى التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية؟
2. ما واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنك؟
3. توجد علاقة أثر بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبين تقييم الأداء المالي في البنك؟
4. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أراء العينة حول محاسبة المسؤولية وحول الأداء المالي يعزى للمتغيرات الديموغرافية؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: يحاول البحث التعرف على أهمية الأداء المالي للمصارف السودانية، ونظامها المحاسبي والدور الذي يمكن أن تمثله محاسبة المسؤولية الإجتماعية في تقويم الأداء المالي. كذلك تقديم بعض التوصيات والإقتراحات لتجاوز السلبيات التي قد تكشفها الدراسة.

الأهمية العملية: يقدم البحث فائدة عملية لأدارة المصارف لأنه يوضح أهمية المسؤولية الإجتماعية في تقويم الأداء المالي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية.
2. دراسة واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنك.
3. التعرف على العلاقة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبين تقييم الأداء المالي في البنك.
4. دراسة الفروقات الإحصائية بين أراء العينة حول محاسبة المسؤولية وحول الأداء المالي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى إختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أراء العينة حول محاسبة المسؤولية يعزى للمتغيرات الديموغرافية.

الفرضية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أراء العينة حول تقييم الأداء المالي يعزى للمتغيرات الديموغرافية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة أثر بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبين تقييم الأداء المالي عند مستوى معنوية 0.05.

منهجية البحث:

إتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي.

أدوات بينات البحث:

يتم جمع البيانات كالأتي:

البيانات الأولية: تم جمعها عن طريق الإستبانة.

البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب والرسائل الجامعية والدراسات والمجلات العلمية وشبكة المعلومات الدولية.

حدود البحث: تتمثل في الأتي:

الحدود المكانية: عينة من البنوك السودانية.

الحدود الزمانية: 2022-2023م.

هيكل البحث :

تم تبويب البحث الي مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، بحيث تتضمن المقدمة الاطار المنهجي والدراسات السابقة، والفصل الأول بعنوان الاطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية واشتمل علي مبحثين علي النحو التالي: المبحث الأول: مفهوم ونشأة واهداف واهمية ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والمبحث الثاني القياس والافصاح المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، والفصل الثاني بعنوان تقويم الأداء المالي ويشتمل علي مبحثين المبحث الأول يحتوي على: مفهوم واهداف واهمية تقويم الأداء المالي، المبحث الثاني: مقاييس وأدوات ومؤاشرات تقويم الأداء

المالي، الفصل الثالث بعنوان الدراسة الميدانية اشتمل المبحث الأول على نبذة تعريفية عن عينة من المصارف السودانية، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات، وقائمة بأسماء المصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. دراسة سهام، (2010):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل في البنك الزراعي السوداني، هدفت الدراسة الى التعرف على ما هي محاسبة المسؤولية ودورها في تخفيض الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل إضافة للمعرفه العلمية عن دور محاسبة المسؤولية، نبعت أهمية الدراسة من أهمية محاسبة المسؤولية في تقويم أداء المؤسسات المالية والمنظمات، كما تظهر أهمية هذه الدراسة في دور محاسبة المسؤولية في دور تكاليف التشغيل بالنسبة للمؤسسات، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي، اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات، الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بمحاسبة المسؤولية ودورها في تحسين الأداء المالي وتقليل تكاليف التشغيل، الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة الرقابية و تقاريرها و تطوير الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب المستمر وتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، من اهم نتائج الدراسة، تعتبر محاسبة المسؤولية أداة من أدوات تقويم الأداء بالمؤسسات، تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بالبنك يساعد في زيادة الأرباح وتقليل تكاليف التشغيل.

ركزت هذه الدراسة على بيان تطور الأداء المالي وتقليل تكاليف التشغيل في ظل تطبيق محاسبة المسؤولية، بينما ركزت الدراسة الحالية على بيان تاثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي في الأقسام المصرفية.

---

[1] سهام احمد سعيد، **اثر محاسبة المسؤولية علي تقويم الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل دراسة ميدانية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2010 م) .

2. دراسة: أبوبكر، (2012م):[1]

تتمثل مشكلة البحث في ضعف ضعف الرقابة الإدارية في المستويات الإدارية المختلفة لديوان الضرائب وذلك لتعدد أنواع الضرائب وانتشار مكاتبه بانواعها المختلفة في جميع انحاء السودان. هدف البحث الى الدور الذي تلعبه محاسبة المسؤولية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في ديوان الضرائب الاتحادي، التعرف على الأساليب العلمية والعملية في تسجيل بيانات التكاليف، اقتراح حلول للشماكل المتعلقة بتطبيق محاسبة المسؤولية في ديوان الضرائب الاتحادي. تتمثل أهمية البحث في دراسة دور محاسبة المسؤولية في تفعيل الرقابة الإدارية في المستويات الإدارية المختلفة في ديوان الضرائب الاتحادي والذي تاتي أهمية التركيز عليه من انه احد المصادر الرئيسية للخزنة العامة في السودان. اتبعت البحث المنهج الاستباطي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي. اختبرت الدراسة عدة فرضيات منها، ان محاسبة المسؤولية تؤاثر على أداء الوحدات المحاسبية في اقطاع الحكومي، معرفة اثر تطبيق محاسبة المسؤولية على الرقابة في ديوان الضرائب الاتحادي .من اهم نتائج البحث، تطبيق أسلوب محاسبة المسؤولية يساعد في ترقية الأداء وتحقيق اهداف ديوان الضرائب الاتحادي، ان محاسبة المسؤولية يضع معايير لتقييم الأداء يؤاثر على سلوك المديريين مما يدفعهم الى اظهار اقصى ما لديهم لتحقيق اهداف ديوان الضرائب الاتحادي.

ركزت هذه الدراسة على دور محاسبة المسؤولية من حيث الرقابة وتقويم الأداء في المؤسسات الحكومية،بينما ركزت الدراسة الحالية على أهمية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي للاقسام المصرفية.

3. دراسة صابر، (2013م):[2]

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات الاتية: هل يساعد تطبيق محاسبة المسؤولية في اكتشاف الانحرافات والعمل على تقويمها؟ هل تطبيق محاسبة المسؤولية في النظام

---

[1] ابوبكر محمد السنوسي كرم الله ، **محاسبة المسؤولية ودورها في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية دراسة حالة ديون الضرائب الاتحادي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكلنوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية ، غير منشورة ، 2012م) .

[2] صابر عثمان سيد سعد ، **دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكلنوجيا كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوره ، 2013م) .

المحاسبي بصورته الحالية لا يوفر معلومات كافية عن تقويم الأداء؟ ما تاثير تطبيق محاسبة المسؤولية على تحفيز الموظفين لاداء واجباتهم؟.هدف البحث الى دراسة دور محاسبة المسؤولية في تقويم أداء المصارف التجارية، محاسبة الإدارات عن المسؤوليات المرتبطة بادائه في كل مركز من مراكز المسؤولية عللى المستوى الشخصي وليس على مستوى النشاط ككل تكمن أهمية البحث في أثر تفويض الصلاحيات في مراكز المسؤوالية على تقويم أداء الإدارة،دراسة إمكانيات تطبيق محاسبة المسؤوالية في المصاريف التجارية من خلال تقسيمها إلى مراكز مسؤوالية مختلفة.

إتبع الباحث المنهج التاريخ والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي. اختبر البحث عدة فرضيات من أهمها تطبيق محاسبة المسؤوالية في المصارف التجارية يمكن من تقويم أداها وقدرتها على إستخدام مواردها المتاحة على على الوجه الأمثل بأقصى كفاءة ممكنة محاسبة المسؤولية تعمل على توفير معلومات محاسبية ملائمة تساعد في تقويم أداء مراكز المسؤولية المختلفة في المصارف التجارية.

ركزت هذه الدراسة على دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي بالبنوك التجارية واثر تفويض الصلاحيات في مراكز المسؤولية على تقويم أداء الإدارة وإمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية من خلال تقسيمها الى مراكز مسؤولية مختلفة، بيمنا ركزت الدراسة الحالية على أهمية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي للاقسام المصرفية.

4. **دراسة خطاب، (2016م):**[1]

تمثلت مشكلة البحث في ضعف تطبيق محاسبة المسؤولية كأحد الاساليب الرقابية مما ينتج عن ذلك عدم الكفاءة الانتاجية وارتفاع تكاليف الانتاج. هدف البحث الى بيان اهمية وأهداف محاسبة المسؤولية، بيان متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية في المنشآت الصناعية بصورة صحيحة، وبيان اثر محاسبة المسؤولية علي تكاليف

[1] خطاب محمد سعد وداعة الله، **محاسبة المسؤولية وأثرها في تخفيض تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2016 م).

الانتاج. لتحقيق اهداف البحث تم اختبار ثلاث فرضيات، الفرضية الاولى توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محاسبة المسؤولية وتكاليف الانتاج، الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية والكفاءة الانتاجية، الفرضية الثالثة محاسبة المسؤولية توفر معلومات عن التكاليف تساعد في تخفيض تكاليف الانتاج . توصل البحث الى العديد من النتائج منها، محاسبة المسؤولية تساعد في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، محاسبة المسؤولية توفر معلومات عن التكاليف تساعد في ترشيد تكاليف الإنتاج.

تناولت الدراسة محاسبة المسؤولية وأثرها في تخفيض تكاليف الانتاج في المنشآت الصناعية دراسة ميدانية على شركة النيل للبترول المحدودة، بينما تناولت دراسة الباحث الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي للأقسام المصرفي.

5. دراسة عز الدين، (2017م): [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية: ما أثر تحمل المنشأة لمسؤوليتها الاجتماعية في دعم الميزة التنافسية للمنشآت؟ ما مدى الحاجة المنشآت التجارية على امتلاك نظام محاسبي يسمح بالقياس والإفصاح المحاسبي لنشاط الاجتماعي حتى تضمن استمرار قدرتها التنافسية؟ ما مدى علاقة بقاء المنشأة ووفائها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع؟ وتكمن أهمية الدراسة في محاولة التعرف على أهمية الأداء الاجتماعي للمنشآت التجارية ونظامها المحاسبي والدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في دعم الميزة التنافسية. وتوضيح الدور الذي يمكن ان يلعبه القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية في دعم الميزة التنافسية في المنشآت. كما تعتبر هذه الدراسة من ضمن الجهود المبذولة لتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت التجارية والمتمثل في التوعية المتخصصة من البحوث، كما تعتبر هذه الدراسة إضافة للمكتبات في مجال المحاسبة. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر قيام المنشأة بمسؤوليتها الاجتماعية في دعم الميزة التنافسية،

---

[1] عز الدين محمد أحمد، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في دعم الميزة التنافسية للمنشآت التجارية في السودان** ، دراسة ميدانية على شركة زين السودان للاتصالات، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م)

قياس مدى وجود علاقة بين القياس المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية ودعم الميزة التنافسية في المنشآت التجارية، قياس مدى وجود علاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأنشطة الاجتماعية للمنشآت التجارية وتميزها وسط منافسيها. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام المنشأة بمسؤوليتها الاجتماعية ودعم ميزتها التنافسية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية ودعم الميزة التنافسية في المنشآت التجارية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية للمنشآت التجارية وتميزها وسط منافسيها. لتحقيق أهداف البحث أتبع الباحث المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن تبني الشركة للمسؤولية الاجتماعية بمساهمتها في مشاريع تلوث الهواء والتربة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة يسمح لتحسين صورتها التجارية وهذا ما يعزز مكانتها في السوق المحلية، تبني الشركة برنامج اعلامي لتوعية المجتمع بخصائص منتجاتها يسمح بتحقيق الميزة التنافسية، إن الت ا زم الشركة بالمسؤولية الاجتماعية يعمل على تحسين مناخ العمل السائد من خلال بث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف داخل الشرك.

6. دراسة: محمد أحمد، (2018م):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل معظم الوحدات الاقتصادية وخاصة المصارف السودانية بالدور محاسبة المسؤولية الاجتماعية علي جودة معلومات التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية في موثوقية المعلومات المحاسبية، بيان أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على المعلومات ملائمة المحاسبية، التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية وقابلية المعلومات المقارنة. اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وموثوقية المعلومات المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وملائمة المعلومات المحاسبية،

---

[1] محمد أحمد الأمين عبد الرازق، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية** ، دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة في السودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2018 م)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وقابلية المعلومات المقارنة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ساهمت المسؤولية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفساد المالي والإداري في البنوك، حققت المسؤولية الاجتماعية من خلو معلومات التقارير المالية من التحيز ومدي الاعتماد عليها، إن المسؤولية الاجتماعية تلعب دور مهم وأساسي في زيادة جودة التقارير المالية وذلك من خلال ما تقدمة من تقييم الاداء المالي والتقرير عنه. أوصت الدراسة بضرورة تحسين المسؤولية الاجتماعية من تحسين مناخ العمل السائد في البنوك وإشاعة روح التعاون والترابط بين الأطراف، وضرورة أن تساهم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفساد المالي والإداري في البنوك، ولابد من الاهتمام بمراكز البحث العلمي في البنوك بالمسؤولية الاجتماعية.

7. دراسة إبراهيم، (2019م):[1]

تتمثل مشكلة الدراسة في قصور أساليب المحاسبة الإدارية التقليدية في زيادة كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات الخدمية في ظل المنافسة التي يشهدها عالم اليوم بين منشآت الأعمال عالميا ومحليا وبما أن المؤسسات الخدمية الليبية جزء من منشآت الأعمال التي تتأثر بهذه المنافسة وتسعى لزيادة كفاءة أدائها والتحكم في تكاليفها فلا بد لها من استخدام أساليب حديثة لتحسين جودة منتجاتها لإرضاء العملاء وذلك لضمان الاستمرارية والاستقرار والبقاء، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكلفة المستهدفة كأسلوب حديث لإدارة التكلفة في زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية، دراسة العلاقة بين التكلفة على أساس النشاط كأسلوب حديث لإدارة التكلفة وزيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية ،دراسة واختبار العلاقة بين القياس المرجعي كأسلوب حديث لتقويم التكلفة وزيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية، التعرف على أثر بطاقة قياس الأداء المتوازن كأسلوب حديث لتقويم التكلفة في زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ساهم أسلوب التكلفة على أساس

---

[1] إبراهيم علي حمد أمشهر، **الأساليب المعاصرة للمحاسبة الإدارية وأثرها على زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية** ، دراسة ميدانية على جامعة سرت – الجماهرية العربية الليبية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ، 2019 م)

النشاط في تخفيض التكاليف دون المساس بالنوعية والشروط القانونية لمنح الدرجات العلمية للبرامج الدراسية. اعتماد أسلوب التكلفة المستهدفة بالقياس الموضوعي للتكاليف غير المباشرة ساهم في رفع كفاءة الأداء المالي، ساعد أسلوب القياس المرجعي في توفير المناخ الملائم وتعزيز الرغبة لدى الإدارة والعاملين فيها على تبني سياسة التغيير نحو كل ما هو أفضل وجديد، وفر أسلوب القياس المرجعي معايير لقياس الأنشطة الداخلية التي تساهم في رفع كفاءة الأداء المالي.

8. دراسة حسناء الشايبي، (2020م):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، من خلال دراسة كل نشاط من الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية (الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية، الأنشطة المتعلقة بالمجتمع، الأنشطة المتعلقة بالخدمات والمنتجات) على الأداء المالي للمصارف، وقد تمثلت عينة الدراسة في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (6) مصارف عن الفترة ما بين (2012–2016 م)، حيث استخدام أسلوب تحليل التقارير المالية للمصارف التجارية محل الدراسة من خلال تطبيق مؤشر تم إعداده لتلك المصارف تتضمن (25) فقرة، كما تم قياس الأداء المالي من خلال مقاييس الربحية العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)، وتم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية ومنها:- تحليل الانحدار المتعدد لبيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها بأن مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف التجارية متدن نسبيا، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المعلومات الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية العائد على حقوق المساهمين، بينما لا يوجد تأثير معنوي للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية على العائد على الأصول، وقد أوصت الدراسة ضرورة تشجيع المصارف التجارية الليبية على الاهتمام بأنشطة

---

[1] حسناء الشايبي، **أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، 2020.

المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها تجاه المجتمع وأصحاب المصالح، بالشكل الذي ينعكس على سمعتها أدائها في السوق.

9. دراسة ريم محمد البلوي، 2021م:[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أهم العقبات التي تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية لمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الثلاث (خدمة المجتمع، والموارد البشرية، والعملاء). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (102) من موظفي البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود وعي لدى البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما بينت وجود العديد من العقبات التي تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك، وأظهرت أن تطبيق البنوك لمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في (العملاء، الموارد البشرية، خدمة المجتمع) جاء بدرجة كبيرة. وقد أوصت الدراسة بتنمية توجهات المؤسسات الاقتصادية نحو استخدام نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

[1] ريم محمد البلوي، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك الإسلامية** ، دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، 2021.

الفصل الاول

الاطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

ويشتمل على المبحثين التاليين:

المبحث الاول: مفهوم ونشأة واهداف واهمية ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: القياس والافصاح المحاسبي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

المبحث الأول

مفهوم ونشأة وأهداف وأهمية ومجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية:

1. المحاسبة في اللغة:

المحاسبة مشتقة من الفعل حسب إذ تقول العرب (حسب) المال حساباً وحسبنا أي عده وأحصاه، و(الحساب): العد، و(تحسيناً) حساب كل منهما صاحبه، (حاسبة) محاسبة وحسابا: عمل معه حساباً وأقام عليه الحساب.[1] وهي مشتقة من الفعل سأل إذ يقال سأل سؤالاً ومساءلة والمسألة جمع مسائل بمعني الحاجة والمطلب. والمسؤولية: ما يكون به الإنسان مسئولا ومطالباً عن أمور وأفعال أتاه.

2. مفهوم محاسبة المسؤولية في القرآن الكريم والسنة النبوية:

محاسبة المسؤولية في القرآن الكريم قوله تعالى: (من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وماربك بظلام للعبيد).[2]

3. محاسبة المسؤولية في السنة النبوية قوله (ﷺ):

(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته قال: وحسبت ان قد قال: الرجل راع في مال ابيه ومسؤول عن رعيته كلكم راع ومسئول عن رعيته).[3]

ثانياً: تعريف محاسبة المسؤولية:

في ظل تعقيدات بيئة العمل اللامركزية والحاجة إلى تفويض السلطات والصلاحيات وتحديد المسئوليات وتنسيق جهود العاملين بالتنظيم، نمت الحاجة إلى تقسيم الهيكل التنظيمي للمنشأت الحكومية إلى وحدات إدارية مع تحديد واضح لخطوط السلطة والمسئولية.[4] ومن هنا ظهرت أهمية محاسبة المسؤولية لتحقيق ما هو مستهدف من

---

[1] ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت،

[2] سورة فصلت، الآية، (46).

[3] الإمام ابن عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري، الجزء الأول**، (القاهرة: المكتبة التوفيقية بدمت)، من 2010

[4] د. براهيم السبي وآخرون، **المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط3**، (القاهرة مطابع الأوسعت با جات الشرقية،1908م)، 172ه.

خلال إعداد تقارير الأداء التي تمكن من قياس كفاءة وفعالية الوحدات الإدارية المختلفة وذلك على ضوء السلطات والصلاحيات المفوضة لهم.

تناول عدد من الكتاب تعريف محاسبة المسؤولية فقد عرفها أحدهم بأنها (نظام محاسبي يصمم في ضوء تدرج السلطة والمسؤولية داخل المنشأة ويتأسس على إعداد التقارير التي توفر المعلومات التي تمكن من تحديد وتصميم مدى نجاح كل مسؤول في الاتطلاع بمسئولياته بما ينعكس على تحقيق أهداف المؤسسة).[1]

يرى الباحثون أن محاسبة المسؤولية نظام رقابي يتطلبه الاتجاه الحديث للإدارة في كافة المنشآت هادفة أو غاير هادفة للربح، حكومية أو غير حكومية.

عرفها كاتب آخر بأنها أسلوب (إداري – محاسبي) يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسئولين من جهة ثانية وفقاً للهيكل التنظيمي للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية.

يرى الباحثون أن محاسبة المسئولية هي أسلوب (إداري – محاسبي) يظهر في تحليله النهائي مدى مساهمة كل عنصر من أعضاء الهيكل التنظيمي كما أنها محاسبة الأفراد عن أداء واجبات محدده

عرفها الدكتور عباس عبد الشافعي بأنها تعني ربط التكلفة بشخص إداري يمكن مساءلته وسؤاله عن تفسير أسباب حدوث الانحرافات في التكاليف الواقعة في نطاق سيطرته وتحكمه، أو بعبارة أخرى فإن محاسبة المسؤولية تعني تصميم النظام المحاسبي وربطه بالهيكل التنظيمي للمشروع ليتم تجمع التكاليف على أساس مركز المسئولية مع المستويات الإدارية وتحدد التكاليف الخاصة بكل مركز مسئولية في تلك التي تخضع لتحكم كل مستوى إداري مسؤول.[2]

يرى الباحثون أن جوهر محاسبة المسؤولية هو الربط بين المسؤول والتكاليف التي تحت رقابته لتحقيق هدف محدد في ضوء السلطات الممنوحة له.

---

[1] د. أحمد محمد زامل، **المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي**، (الرياض: مركز البحوث، 2002م)، ص509.

[2] عباس عبدالشافعي، **محاسبه التكاليف، قياس وتحليل ورقابه**، (مكتبه التجارة والتعاون، القاهرة 1973م)، ص 56.

يعرف الجداوي محاسبة المسؤولية بأنها نظام لإعداد تقارير الأداء التي تمكن من قياس نتائج النشاط والقدرات المتخذة بمعرفة السلطات أو مراكز المسئولية في الهيكل التنظيمي للمشاة، حيث يتم بموجب هذا النظام تحديد الأهداف المقدر تحقيقها لكل مركز من مراكز المسؤولية التي بمنح الصلاحيات اللازمة لتمكينه من تنفيذ الهدف أو الأهداف المقدرة له ومحاسبته عن الانحرافات وتقويم كفاءة أدائه من خلال ما يتحقق من نتائج.[1]

يرى الباحثون أن نظام محاسبة المسؤولية نظام رقابي يتطلبه الاتجاه اللامركزي للإدارة ويتطلب تقسيم المنشأة إلى وحدات تنظيمية صغيرة تسمى مراكز المسئولية ويكون تحت إمرة شخص معين تكون لقراراته قوة تأثير على عناصر المدخلات وأيضاً المخرجات في حدود معينة تصف بالوضوح التام.

كما عرفها بعض الكتاب بأنها النظام المحاسبي الذي تضعه الوحدة الاقتصادية لتتبع عناصر التكاليف وإعداد التقارير عن أداء المستويات الإدارية المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية).[2]

يرى الباحثون أن جوهر محاسبة المسئولية هو الربط بين المسؤول والتكاليف التي تحت رقابتها لتحقيق هدف محدد في ضوء السلطات الممنوحة له.

عرفها أحد الكتاب: بانها ذلك النظام المحاسبي الذي ينتج تقارير وقوائم مالية لجميع مستويات الإدارة حتى يمكن استخدامه كأداة لرقابة العمليات ورقابة الإيرادات.[3]

يرى الباحثون أن نظام محاسبة المسؤولية نظام محاسبي لانتاج تقارير وقوائم مالية وتستخدم تلك التقارير في رقابة العمليات والتكاليف والإيرادات بالمنشأة وتحدد التقارير والقوات المالية حسب متطلبات كل مستوى إداري بالمنشاة.

كتاب آخرون يرون أن محاسبة المسؤولية هي محاسبة الأفراد على أداء واجباتهم الموكلة إليهم كل حسب اختصاصه في المنشأة أو هي التزام الفرد بالقيام بالواجبات

---

[1] محمود حسين الجداوي، واخرون، **دراسات في المحاسبة الإدارية**، (دبي: دار القلم للنشر والتوزيع 1987م) ص161.
[2] د. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، **محاسبة التكاليف المقدمة**، (عمان: دار الطبع والنشر والتوزيع، 1999م)، ص257.
[3] د. يحي أبوزيد، **اساسيات المحاسبة الإدارية**، (اسيوط: جامعة أسيوط، 1993م)، ص283.

المحددة له بكونه عضواً في التنظيم داخل المنشأة وعليه فإن محاسبة المسؤولية أسلوب يربط النظام المحاسبي بالتنظيم الإداري القائم في المنشاة".[1]

كذلك عرفت بأنها أداة لتحقق التوازن المرغوب بين تفويض الصلاحيات أو السلطات والمساءلة والمحاسبة عن نتائج ذلك.[2]

عرفت بانها اسم يطلق على العمليات الإدارية الخاصة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات وتقييم الأداء ويعتبر نظام محاسبة المسؤولية جزء من النظام الإداري ككل".[3]

ثالثاً: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

أن فكرة محاسبة المسؤولية قديمة جداً، فقد وجدت بوجود الإنسان فكان الإنسان يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة أداء هذا العمل.[4] ظهر مفهوم المحاسبة الاجتماعية في الفكر المحاسبي مع بداية العقد السابق من القرن العشرين، في كتابات بعض الباحثين أمثال (LINO WESS) وبعد ذلك أخذت الدراسات حول هذا الفرع من فروع علم المحاسبة زمام المبادرة)، وأصبحت تلقي خطا من الاهتمام والانتشار، لكن معظمها أخذت الطابع الوصفي الذي انصب على المفاهيم الأساسية دون الولوج في عمق مشاكل التطبيق.[5]

وقد كان من نتائج تطور أهداف المنشأة لتشمل في طياتها الأهداف الاجتماعية أن ظهر اتجاه فكري محاسبي لتكوين فرع محاسبي مستحدث يطلق عليه المحاسبة الاجتماعية. مرت المحاسبة الاجتماعية بثلاث مراحل هي:[6]

المرحلة الأولى: زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة بالمجتمع.

المرحلة الثانية: وتتحمل فيه المنشأة نوعين من المسؤولية:

---

[1] د. مؤيد عبد المحسن الفضل، و أ. عبد الكريم هادي شعبان، **المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشاة** (2003) ص 245.

[2] د. يوحنا عبدالله ادم، د. صالح الرزق، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، (عمان: دار حامد، 2000م)، ص 395.

[3] احمد حسين علي حسين، **المحاسبة الإدارية المتقدمة، تسعير المنتجات، تقيم الأداء، نظم الإنتاج الحديثة**، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1997م)، ص 86 .

[4] ابراهيم عمر ميده ، **نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات** (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 العدد2، 2003م)، ص324.

[5] محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، س415..

[6] آيات محمد عودة، **قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمات قياس الرفاهية الاجتماعية**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م) ص 13- 14.

أ. مسؤولية خاصة تحقيق الأرباح لأصحاب المنشأة.

ب. مسؤولية اجتماعيه تحقيق الرفاهية والحد من الآثار السلبية لنشاط المنشأة.

المرحلة الثالثة: حيث أصبح ينظر للمنشأة على أنها نظام فرعي اجتماعي أكبر، حتى يحافظ على توازنها واستقرارها ولأغراض النمو عليها أن تعمل بشكل متفتح وليس بشكل منعزل من خلال مساهمتها واتصالها بالمجتمع بشكل مباشر، وهذا أثار قضيتين أساسيتين هما:

أ. التوسع في القياس المحاسبي، ويعني به خروج القياس للأحداث الاقتصادية التي تتم مع طرف ذو علاقة يعمل إلى قياس الأحداث الخارجية للمشروع مع المجتمع، حيث انصب اهتمام المدراء المالكين من الجهات الحكومية للاهتمام بمعلومات عن المسؤولية الاجتماعية لمراقبة تصرفات المنشأة الخارجية (المجتمع والعمال)، وما ينجم عنها من آثار متمثلة بتكلفة والعائد الاجتماعي.

ب. التوسع في الإفصاح المحاسبي، والذي يهتم بإفصاح الشركات عن الأنشطة الاجتماعية وإيصال هذه المخرجات للفئات المستفيدة، بحيث لا يشمل احتياجات المستثمرين والدائنين فقط وإنما احتياجات المجتمع، حيث تتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أساس من القيم الاجتماعية السائدة.

المرحلة الرابعة: مرحلة المحاسبة كنظام المعلومات، حيث يتألف نظام المعلومات الرئيسي من نظاميين فرعيين للمعلومات هما:[1]

أ. النظام الفرعي الاول: يسمي نظام المحاسبة الإدارية الذي يوفر المعلومات التي تحتاجها ادارة المشروع فيما يتعلق بوظائفها المختلفة (تخطيط – تنظيم – توجيه . رقابة).

ب. النظام الفرعي الثاني: يسمي نظام المحاسبة المالية التقليدية والتي تعد مسئولة عن تزويد الأطراف الخارجية بقدر كبير من المعلومات التي يحتاجون إليها كما اتجهت المحاسبة في هذه المرحلة نحو استخدام أساليب التحليل المالي مثل الإحصاء وبحوث العمليات وذلك بهدف إعداد الموازنات التطبيقية والتعرف على

---

[1] محمد سالم اللولو، **مدي تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة**، (الجامعة العالمية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2009م)، ص 23.

احتياجات نماذج اتخاذ القرار من المعلومات وبذلك المحاسب المسؤول الرسمي عن نظام المعلومات.

رابعاً: أهداف محاسبة المسؤولية:

لمحاسبة المسئولية عدة أهداف منها:

1. تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف وتعرف الإدارة بالأهداف بأنها طريقة يقوم من خلالها الرئيس والمرؤوس مع بتحديد الأهداف للمنشاء وتحديد مجالات النتائج المتوقعة واستخدام تلك النتائج في توجيه الأداء الإداري وفي تقويم انجازات العاملين بالمنشأة.[1]

2. تقويم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية بالهيكل التنظيمي بصورة مستقلة، وتقويم الأداء للمنشأة ككل فهي أسلوب الرقابة تنفيذ الخطط عن طريق متابعة الأهداف وتقويم أداء كل وحدة من وحدات الإشراف والمسئولية والتعرف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى الحلول المناسبة لعلاج الخروج عن المقاييس المحددة مقدماً لإمكانية تنفيذ البرامج والخطط الموضوعية لكل مركز من مراكز الإشراف والمسؤولية.[2]

3. تحديد المجالات التي تحتاج إلى رقابة المستويات الإدارية الأعلى لتقديم المساعدة والارتقاء بها.[3]

ويرى بعض الكتاب أن محاسبة المسؤولية كأساس لتحقيق الرقابة وتقييم الأداء بالنسبة لجميع المستويات الإدارية تهدف إلى:[4]

أ. التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

ب. التحقق من التكامل الداخل بين ادارات واقسام المنشاة بما يساعد على تحقيق الاهداف.

ج. اقتراح الرسائل المناسبة لمعالجه الخروج عن الاهداف.

---

[1] د موسى توفيق المزهون، **الإدارة بالأهداف منهج متكامل بجمع وظائف الإدارة المنطقة**، (عمان، الأردي المطلة العربية تعود الإدارية، العدد الأول، السنة 1984م ، ص 228

[2] احمد محمد بسيوني هاشم، **المحاسبة الإدارية، الإطار النظري، أساليب عملية**، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨م)، ص228.

[3] د. احمد حلمي جمعه واخرون، **مرجع سابق**، ص 258.

[4] محمود حسين الجداوي واخرون، **دراسات في المحاسبة الإدارية، مرجع سابق**، ص 161.

خامساً: أهمية المسؤولية الاجتماعية:

ترجع أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الي عدة عوامل أهمها:[1]

1. تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمنشات الاقتصادية، حيث كانت مسؤولية المنظمات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الربح والذي كان يعتبر الدور الأساسي لوجودها إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخول وتلوث البيئة نتيجة الأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات غيرت من المبرر الأساسي لوجودها (تعظيم الربح) الذي لم يعد يعتبر العامل الأساسي الوحيد في تقيم الأداء، وعليه أصبح المحاسب معني بتحديد مدى التزام المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية، فضلاً. عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي ستبادر بتقديمها المنظمة، وبالتالي تحديد صافي المساهمة الاجتماعية لها، الأمر الذي انعكس على مسئوليات الإدارة في صورة تحملها لنوعين من المسؤولية، الأولى تتمثل في تحقيق الرجاء الاقتصادي لملاك المشروع أما الثانية فتتمثل في تحقيق الرخاء الاجتماعي.[2]

المطالبة المتزايدة من قبل الدول والهيئات والجمعيات المحاسبية للمشروعات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي، ويبرز هذا الاتجاه من خلال استعراض النقاط الآتية:

أ. إيضاح جمعية المحاسبة الأمريكية أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين عن بيانات المسؤولية الاجتماعية.

ب. تكوين عدد من اللجان التابعة لمجلس المحاسبين القانونين الأمريكي الدراسة وتطوير أنظمة القياس في المحاسبة الاجتماعية، لمعاونة المشروعات الاقتصادية في هذا المجال.

ج. مطالبة لجنة بورصات الأوراق المالية الأمريكية الشركات بضرورة الإفصاح عن سياساتها في مجال محاربة تلوث البيئة وما تم تنفيذه منها.

---

[1] حارث كريم العالي، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية** (عمان: جامعة فيلادلفيا مورقة عمل في المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، 2005م)، ص 11.

[2] هناء محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 17.

د. مطالبة مجمع المحاسبين القانونين بإنجلترا بإعادة النظر في مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، ولقد أوضح المجمع أن المجتمع يعتبر من بين مستخدمي القوائم المالية المنشورة، ومن ثم يجب الافصاح عن البيانات الملائمة لمواجهة احتياجات المجتمع.

2. تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون اجتماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقة، إذ تتمثل مخرجات أي نظام في مجموعة من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي سوف تتحول بدورها إلى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية.[1] فالتركيز على حصر التكاليف الخاصة بالمنظمة واعتبارها التكاليف الخاصة بالنشاط بغض النظر عما إذا كان هذا النشاط له تأثير على البيئة أو المجتمع، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة سواء كان ذلك في صورة تلوث الهواء أو المياه أو إحداث ضوضاء، وهذا التأثير الضار على البيئة ما هو إلا تكلفة اجتماعية لا تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التكلفة الحقيقة للنشاط المعين.[2]

3. التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات، حيث كان نتيجة ذلك ارتفاع التكاليف الكلية للمنظمات التي تتحمل مسئوليتها الاجتماعية، وانخفاض أرباحها مما أدى إلى ظهورها بمظهر تيسير، ملائم عند مقارنتها بالمنظمات الأخرى التي لا تتحمل مسئوليتها الاجتماعية، لذا يتطلب الأمر عند دراسة الأداء الاجتماعي أن يؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية التي تسببها أنشطة المنظمة من جهة، والتكاليف الاجتماعية لتلك الأنشطة من جهة ثانية.

يتضح للباحثون مما سبق أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية برزت الحاجة اليها للآتي:[3]

---

[1] هناء محمد هلال، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] **المرجع السابق**، ص 17.

[3] هناء محمد هلال الحنيطي، **إنعام محسن حسن، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن**، (القاهرة: محاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة عين شمس - كلية التجارة مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، يوليو 2012م)، ص 47.

ا. الربح لم يعد معيار التفضيل الوحيد من جانب المستثمرين بل أصبحت هناك معايير ضرورية أخرى أجتماعية ودينية وسياسية تؤثر بالفعل على قرار الاستثمار.

ب، أنها ضرورية لتقييم الاداء، فيهدف التقويم الشامل لاداء الوحدة يجب الاخذ بنظر الاعتبار البعد الاجتماعي لاداء الوحدة ودوره في تعزيز العلاقة المتبادلة بين الوحدة ومحيطها الاجتماعي.

ج. تساعد في التعرف على مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في مجالات حماية البيئة والمستهلكين وتنمية الموارد البشرية.[1]

سادساً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

بالرغم من الطبيعة المتحركة للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، إلا إن هنالك محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، فالمطلع على الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع يجد أن الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى مجالات متجانسة تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه وهي كالاتي:[2]

1. **مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:** ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمشروع بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها وكذلك، المحافظة علي الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات ذات كفاءة عالية، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتحديد ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المشروع بالمتطلبات القانونية لتجنب مسدس مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات حديثة لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات و مساهمة المشروع في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها، وفي دراسات تقسيم الأثر البيئي لابد

---

[1] محمد سمير الصبان ، **المحاسبة الاجتماعية**، (الاسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة مجلة كلية التجارة لليموت العلمية، العدد2، 1997)، من 99.

[2] معاوية بحي ابراهيم أدم ، **القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية لمنظمات الاعمال** (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة. 2012م)، ص 33.

مسلسل مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعا لطبيعة نشاط المشروع، وهذه العناصر هي:[1]

أ. عناصر طبيعية وكيميائية الأرض، مياه السطح المياه الجوفية، الجو.

ب عناصر حيوية: النباتات، الحيوانات

ج اعتبارات بشرية: الصحة والأمن الاعتبارات الجمالية، الثقافة.

د. اعتبارات اجتماعية واقتصادية فرص العمل.

2 . **مجال المساهمة العامة:**

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وتتمثل في الأنشطة التالية:

أ. أنشطة خاصة بالبذل في سبيل الإنسانية، وتتمثل في:[2]

1. تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية.
2. تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.
3. تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية والإغاثية.

ب. أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل وتتمثل في:[3]

1. المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.
2. توفير وسائل نقل للعاملين.

ج. أنشطة خاصة بالإسكان وتتمثل في:[4]

1. المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.
2. إنشاء مساكن للعمال.

د. أنشطة خاصة بالخدمات الصحية، وتتمثل في:[5]

1. تدعيم البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض.
2. توفير وسائل وإمكانيات خدمات العناية والرعاية الصحية.
3. مجال تحقيق رضا المستهلكين.

---

[1] معاوية يحي ابراهيم آدم، **مرجع سابق**، ص 34.
[2] **المرجع السابق**، ص 34.
[3] **المرجع السابق**، ص 34
[4] **المرجع السابق**، ص 34
[5] الطاهرة خمارة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**.

ويتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تعمل على المحافظة على العلاقة بين العملاء والمستهلكين، وتتضمن هذه الانشطة الاتي: [1]

أ. وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ انتهاء الصلاحية.

ب. القيام ببرامج اعلاميه تعرف المستهلكين بخصائص المنتج ومجالات استخدامه.

ج. توفير مراكز خدمه صيانة واصلاح للمنتج.

يرى الباحثون ان تعدد مجالات المحاسبه الاجتماعيه يفتح الابواب امام المنشأت للمساهمه في جميع الانشطه الاجتماعية علي حسب طبيعه نشاط كل منشاه وبالتالي سهولة قياس ادائها الاجتماعي وتقييمها وتحديد امكانيه بقائها واستمرارها، وكذلك يتيح الخيارات امام المنشأة اختيار المجال الذي يمكن ان يشكل ميزه تنافسية.

[1] فهد راعي الفحماء، **مدي التزام الشركات العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2001).

المبحث الثاني

القياس والافصاح المحاسبي المسؤلية الاجتماعية

اولا: القياس المحاسبي لانشطة محاسبة المسؤلية الاجتماعية

1. مفهوم القياس المحاسبي :

قد عرف كذلك بأنه يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية المستقبلية وذلك بناء لملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة. [1]

بتحليل التعريفات السابقة لعمليه القياس يمكن الخروج بمفهوم مبسط لعمليه القياس المحاسبي، لذلك يمكن تعريفة بالتالي:[2]

كذلك تم تعريف القياس بانة هة القياس بشكل عام في قرن الاعداد بالاشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء علي قواعد طبيعيه يتم اكتشافها اما بطريقة مباشره او غير مباشرة.[3]

لكون المحاسبة تهدف الي انتاج معلومات اقتصادية مفيده فان خاصية القياس هي خاصية اقتصادية وهي القيمه الاقتصادية للاحداث المالية وذلك لعده أسباب منها:[4]

أ. قابليه القياس الكمي باساس نقدي .

ب. هي خاصية مشتركة بين جميع الأشياء النافعة التي تصنف الثروة الي الوحده الاقتصادية.

ج. هي مقياس للتضحيات بالاشياء النافعه في سبيل الحصول علي أشياء نافعه أخرى.

د. ترتبط القيمه الاقتصادية بالندره النسبيه والمنفعة الحاضرة والمستقبلية كما انها تمكن من المفاضله من حيث المنفعه المتوقعه.

---

[1] وليد ناجي الحيالي ، **دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة** (عمان: دار مكتبة الحامد،2002م) ، ص152.

[2] محمد مطر ، **التاصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح** ،(عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ، 2004م) ،ص115.

[3] إبراهيم خليل حيدر السعدي ، **مشاكل القياس المحاسبي الناجمه عن التضخم واثرها علي استبدال الأصول** ، (بغداد: كليه بغداد للعلوم الاقتصادية 2009م) ص10 .

[4] محمد سمير الصبان ، **دراسات في الأصول المالية واصول القياس وأساليب الاقتصاد المحاسبي** ،(بيروت دار الجامعية 1996م)ص147.

2 . أهمية القياس المحاسبي:

يعتبر القياس في المحاسبة أحد الأنظمة الفرعية المهمة داخل النظام المحاسبي باعتباره يساعد في انتاج المعلومات المحاسبية بالإضافة الي انه يمثل احد الوظائف الأساسية في المحاسبة، لذلك فان أهمية القياس في المحاسبة تنبع من الاتي: [1]

أ. يمثل القياس في المحاسبة احدي الأنظمة الفرعية داخل النظام المحاسبي والذي يساعد بدورة في اكتساب المعلومات الناتجة عن قياس الأحداث الاقتصادية الخاصة بالوحدة الاقتصادية أهمية بالغة داخل المجتمع الاقتصادي أو المالي.

ب. أن ما يزيد القياس أهمية في المحاسبة موضوعيته ، ويرجع ذلك الي ان اي قياس غير موضوعي أو متحيز لا توجد له أهمية خاصة بالنسبة للأطراف التي تستفيد من نتائجه.[2]

ج. ان القياس المحاسبي يعتبر واحد من الوظائف الأساسية في المحاسبة ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات الناتجة عن قياس الأحداث الاقتصادية المختلفة لمنظمات الأعمال أهمية خاصة في المجتمع المالي ، وأن ما يؤكد ذلك هو اعتبار معظم الدراسات المحاسبية للقياس هي احد القروض الأساسية في المحاسبة .

د. يؤدي القياس المحاسبي دورا مهما في تحديد محتوي وأساليب اعداد وعرض البيانات الخاصة بتلك الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتم في منظمات الأعمال والتي يمكن استخدامها في أتخاذ العديد من القرارات الإدارية المختلفة . يؤدي القياس دورا متعاظما في تحديد محتوي وأساليب اعداد وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية [3]

---

[1] محمد عثمان الفقي ، **مفهوم القياس المحاسبي ، دراسة مقارنة فقة المعاملات** ،(القاهرة جامعة الازهر، كلية التجاره، 1992) ، ص174.

[2] عبد الرحيم عبد الله احمد ،**اثر التضخم النقدي علي معلومات القوائم النقدية،دراسة تحليلية تطبيقية عن سكر كنانة المحدودة لفترة 1997-2000م** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة 2004م) ، ص20.

[3] ناهض نمر محمد الخالدي ، **أسس القياس والتنظيم المحاسبي في البنوك الإسلامية ، دراسة تطبيقية مقارنة علي المصارف في السودان و فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا ، رسالة في المحاسبة ، غير منشورة ، 2002م)، ص 64.

هـ. أن مايزيد القياس أهمية في المحاسبة انه يمثل احد الوظائف الأساسية الهامه بجانب وظيفة الاتصال المحاسبي والتي بسببه تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي.

و. ان معظم الدراسات والبحوث العلمية في مجال المحاسبة أثبتت ان القياس يمثل احد الفروض العلمية الأساسية في الفكر المحاسبي . [1]

مما تقدم استنتج الباحثون تعريف القياس المحاسبي بأنه ترجمة لنشاط المؤسسة بشكل كمي أو مالي يمكن بواسطتها الحصول على معلومات تفسر للمستخدمين القوائم المالية للمؤسسة .

اتضح للباحثون مما سبق أن اهمية القياس المحاسبي تكمن في أنه يعتبر واحد من الوظائف الأساسية في المحاسبة ، يسهم في تحديد محتوي وأساليب اعداد وعرض البيانات الخاصة بتلك الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، كما ان القياس المحاسبي يؤدي دورا مهما في اعداد المعلومات بالجودة الملائمة لحاجة المستخدمين المختلفين لتلك التقارير والقوائم المالية وكذلك تحديد محتوي وأساليب اعداد وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بانشطة الوحدة الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم قياس الأنشطة الاجتماعية:

ويقصد بالقياس الاجتماعي إخضاع الأداء الاجتماعي للمشروع (التكاليف، والمنافع) للقياس الكمي أو الوصفي حيث يتم تحديد أسعار العمليات الاجتماعية (التكاليف والعوائد) طريق تحديد معدلات للتكاليف والعوائد الاجتماعية تستخدم على مستوى الأنشطة النوعية، بحيث يمكن استخدامها بواسطة أي شركة تعمل في نفس المجال، لأن العمليات الاجتماعية لا سي للسوق، وبالتالي لا توجد معدلات تسعير آليه لهذه العمليات.[2]

---

[1] صبري حسن عطية أبو ناموس ، **القياس المحاسبي لتكاليف الاجتماعية والبيئية واثره في القوائم المالية المنشورة واتخاذ لقرارات في منظمات الاعمال،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة و التمويل ، غير منشورة ،2007م) ، ص136.

[2] رانية نور الدين عثمان محمد ، **القياس و الإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية واثرها علي التقارير المالية** ، دراسة ميدانية للشركات السودانية للاتصالات المحدودة ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة 2013م) ، ص26.

ثالثاً: اهميه قياس الانشطه الاجتماعية:

برزت اهمية القياس المحاسبي للمسؤلية الاجتماعية كاحد المواضيع المعاصره ضمن فرع المحاسبة الاجتماعية التي تعي اختيار متغيرات واجراءت عملية قياس الاداء لمنظمه الاعمال والافصاح عن معلومات تفيد في تقيم ذلك الاداء بالرغم من اهمية عملية القياس المحاسبي لتلك المتغيرات الا انها ما زالت تعاني من صعاب وعقبات تحول دون تطورها ، وهذه تكمن في طبيعه الانشطه الخاضعه للقياس لكونها:

أ. غير محدده المعالم ولم يتم الاتفاق علي ماهيتها بسبب فجوة بين مايتوقعه المجتمع من منظمات أعماله وبين ما تري المنظمات مسؤوليتها تجاه المجتمع.

ب، لصعوبة التعبير بوحدات القياس النقدي عن العوائد الاجتماعية كمردود للأداء الاجتماعي كونها تناسب القياس الوصفي فضلا عن القياس الكمي النقدي، إضافة الي طول الفترة الزمنية بين واقعة حدوث التكلفة الاجتماعية وبين العائد الاجتماعي المتحقق من تلك التكلفة علي سبيل المثال، أن التكاليف التي تتحملها منظمة الأعمال عن اجور ورواتب العاملين الملتحقين بالمؤسسات التعليمية أو اجور رأت الجمل والولادة للعاملات تحمل بين طياتها فوائد اجتماعية بارزة تتمثل بتنمية المستوي الثقافي للعاملين وشد الروابط الأسرية والاجتماعية لأسر العاملات، أنه من الصعب إخضاع تلك العوائد للقياس الكمي، بل يكتفي في هذه الحالة بتأثير الملاحظات الوضعية لتساعد في عملية التقييم واتخاذ القرار بشأن كفاءة الأداء الاجتماعي للمنظمة بصورة عامة فأن المسؤولية الاجتماعية لأي منظمة تنطوي علي مفهوم فكرة العقد الاجتماعي حيث تقوم المنظمات بإنتاج السلع ولد ماتت فيها المجتمع والقيام بتوليد ونشر المنافع علي أفراد المجتمع، وتتحدد تلك المسؤولية باربعة مؤشرات تمثل اركان هيكلية الأداء الاجتماعي للمؤسسة وهي:[1]

i. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمة المؤسسة للعاملين، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة الأمر الذي شجع المفكرين ضمن المحيط المحاسبي علي تبني وتطبيق ذلك المفهوم لغرض استيضاح أثر العوامل غير الكمية علي قياس تكلفة ومنافع الوحدة الاقتصادية

[1] حارث كريم العاني ، **مرجع سابق** ، ص19.

العوامل اللازمة لخلق وتعميق حابه الولاء والانتماء بالعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وما الي ذلك.

ii. مؤشر الاداء الاجتماعي لحماية البيئه: ويشمل كافه تكاليف الاداء الاجتماعي المضحي بها لحمايه افراد المجتمع الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقها الجغرافي حيث تتجه الي جاهدة درء الاضرار عن البيئه المحيطه والمتولدة عن انشتطها الصناعية، وهذه تشمل تكاليف تلوث الهواء والمياه وما الي ذلك.

iii. مؤشر الاداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافه تكاليف الاداء التي تهدف الي اسهامات المؤسسة لخدمة المجتمع متمثلة في ذلك في التبرعات و المساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الاسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التنمية الاجتماعية وما الي ذلك

رابعاً: القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية:

إن المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة من مستخدمي التقارير المالية تتمثل أساساً في مقدار ما أصاب المجتمع من أضرار، أو ما يسمي بالتكاليف الاجتماعية نتيجة لممارسة المنشأة لأنشطتها الاقتصادية ومقدار المنافع في التي عادت إليها من الأنشطة التي قامت بتنفيذها الوحدة الاقتصادية، ولأن توفير مثل هذه المعلومات بالشكل الذي يحقق الهدف من استخدامها لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع. [1]

1. قياس التكاليف الاجتماعية:

قياس التكاليف الاجتماعية يجب أن يشمل المفهوم الواسع للتكاليف أي كل التكاليف الاجتماعية سواء كانت من وجهة نظر الوحدة أو من وجهة نظر المجتمع. هناك اختلاف بين المحاسبين والاقتصاديين حول مفهوم التكاليف الاجتماعية، في حين يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية هي تلك التكاليف التي تتحملها المنظمة دون أن يتطلبه نشاطها الاقتصادي وإنما تتحملها المنظمة اختيارياً نتيجة التزامها ببعض مسئولياتها الاجتماعية، أو إجبارياً نتيجة قوانين مفروضة عليها دون أن

---

[1] الشافعي ، **نموزج فائض الاسهام الاجتماعي لتقويم أداء الوحدة المحاسبية علي مستوي القومي** ، (دمشق ، جامعة دمشق، مجلة دمشق ، السنة السادسة 1984م) ، ص28.

تحصل المنشأة على عوائد أو منافع مباشرة من ذلك، يرى الاقتصاديون إن التكلفة الاجتماعية تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار ناتجة عن ممارسة المنظمة لنشاطها، فالتكلفة الاجتماعية من هذا المنظور تمثل الأعباء التي يتحملها المجتمع بسبب الأثار السلبية الخارجية للمنظمة، وهنا تكمن مشكلة تحديد القيمة النقدية لهذه الأضرار السلبية، فتلوث الجد ان يتسبب في أضير أن صحية مؤكدة للمحيطين بمنطقة عمل منظمة الأعمال، فكيف يمكن قياس قيمة هذه الأضرار كمياً وترجمتها إلى قيم نقدية، وتحويلها من تكلفة خارجية يتحملها المجتمع إلى تكلفة داخلية تتحملها منظمة الأعمال.[1]

رغم الاختلاف بين المحاسبين والاقتصاديين فهناك أسلوبان لقياس التكاليف الاجتماعية هما:[2]

الأسلوب الأول: قياس تكاليف منع حدوث الأضرار:

اطلق بعضهم علي هذا الأسلوب في القياس تسمية التقسيم الوسيط) حيث يمكن أتخاذ تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية بديلا لقياس الأضرار بطريقة مباشرة حيث إن التكلفة الاجتماعية هي قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بالأنشطة الاقتصادية، وقد يكون من الصعب أو غير العملي تحديد قيمة هذه الأضرار، لذلك يجب اللجوء إلى أسلوب بديل يمكن من تحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة، وفي هذه الحالة فإن التكلفة الاجتماعية التي يتم قياسها على مستوى المنشأة هي تكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أي تكاليف المنع، وفي مجال التلوث البيئي تكون التكاليف الاجتماعية معادلة لتكاليف منع التلوث. إذ إن الفلسفة التي يقوم عليها هذا الأسلوب . هي أنه كلما قامت الشركة بالإنفاق على منع الكويت، انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع وكانت تكاليف المنع أقرب إلى تكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار) المترتبة على الأنشطة الاجتماعية للمشروع وعلى الرغم من ذلك إن افتراض وجود علاقة طردية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحاً في جميع الحالات فإنفاق مبلغ ضئيل نسبياً قد

---

[1] ياسمين ممدوح ، **المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد2 ، 2010م) ، ص380.

[2] الهادي ادم محمد إبراهيم ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدوده ، 2010م) ، ص83.

يمنع أضراراً اجتماعية ذات قيمة كبيرة نسبياً، ومن ثم إن التكاليف التي تتفقها المنشأة لمنع حدوث الأضرار الاجتماعية لا تكون عادة مساوية لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع، أن التكاليف الاجتماعية قد تكون أقل بكثير من الأضرار الاجتماعية ذاتها.[1]

الأسلوب الثاني: تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان علية (تكاليف التصحيح)

تكاليف التصحيح عبارة عن مبالغ تتفقها المنشأة سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً، أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمنشأة، فمثلاً التكاليف الاجتماعية المترتبة على شركة سكر كنانة الناتجة من تلوث المنطقة من مخلفات القصب والمياه الراكدة، تتمثل في التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل إصحاح البيئة بالمنطقة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إنشاء الشركة ويلاحظ مما تقدم إن الأسلوب الأول في قياس التكاليف الاجتماعية يتماشى مع رأي الاقتصاديين، بينما الأسلوب الثاني تكاليف التصحيح يحظى بقبول المحاسبين على الرغم من سنة ذلك فإن الأسلوب الثاني (التصحيح) أقل قبولاً من أسلوب تكلفة المنع وذلك للاسباب الاتية : [2]

أ.ان الوقاية خير من العلاج لذلك تكاليف المنع اقل من تكاليف التصحيح (ازاله الضرر) باضافه الي المنع مفهوم ومقبول نفسيا ويدل علي دفع المشكله ومعالجتها قبل حدوثها.

ب. إن مفهوم إعادة الوضع إلى ما كان عليه مفهوم غامض نسبياً في كثير من الحالات قد لا يكون واضحاً كيفية قياس تكلفة تصحيح إزالة التلوث أو إزالة الضوضاء.

ج. إن إعادة الوضع إلى ما كان عليه قد لا يؤدي إلى تصحيح كل الأضرار التي أصابت الآخرين نتيجة الأنشطة الاقتصادية للمشروع فبعض الأضرار الناتجة عن تلوث الهواء، مثل سرطان الرئة لا يمكن تصحيحها بأي مبلغ من التكلفة.[3]

---

[1] محمد سالم سلمان ، **نظرة علي محاسبة المسؤولية الاجماعية من خلال الفكر المحاسبي المعاصر** ، (بغداد : نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين مجلة المحاسبين ، العدد1 ، 1986م) ، ص48.

[2] ازهري يوسف الشكري ، **أسس القياس المحاسبي لتكاليف منع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية** ، (جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 2012م) ، ص240.

[3] الهادي **ادم مرجع** سابق ص84.

وهنالك أساليب أخرى منها:

. أسلوب إحكام التعويضات: وهي القرارات التي تصدرها المحاكم جول الإضرار التي تسببها المنشأة، حيث يتم تحديد مبالغ الضرر من قبل الحاكم، وتمثل هذه المبالغ تعويضات للجهات المتضررة وتصنف ضمن مجموعة التكاليف الاجتماعية.[1]

. أسلوب الاتفاق الفعلي: ويقوم هذا الأسلوب على اعتماد المبالغ الفعلية التي تتفقها المنشأة سواء كانت اختيارياً أو إجبارياً كأساس لقياس التكاليف الاجتماعية.[2]

2. قياس المنافع الاجتماعية:

العائد الاجتماعي يمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع وتتمثل بالقيمة المضافة نتيجة مباشرة المنشأة لأنشطتها الاجتماعية.[3]

وتعتبر المنافع الاجتماعية من الآثار الموجبة التي تعود على المجتمع والمنشأة، وتمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس الإسهام الاجتماعي والبيئي للمنظمة ، وقد اهتمت كثير من الدراسات بالتكاليف وأشملت المنافع، مما أدى إلى تضخيم هذه التكاليف وتخفيض الأرباح والمنافع، ولكن عملية القياس تعترضها بعض الصعوبات لأنها لا تخضع للسوق لقياس قيمتها، وكذلك يصعب قياس هذه المنافع بوحدات نقدية، ومعظمها فو السد تتحقق الأطراف خارج المنشأة.[4]

يمكن إجمال أهم أراء الباحثين بشأن قياس المنافع الاجتماعية بالاتي:

الرأي الأول: صعوبة قياس منافع الالتزامات الاجتماعية وتتمثل الصعوبات في الاتي:

أ. صعوبة تقدير قيمة نقدية لمنافع الالتزامات الاجتماعية لأنه الكثير منها يظهر في صورة معنوية.

ب. التقدير النقدي للمنافع يخضع للاحتمالات والتقدير الشخصي مما يفقد المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك موضوعيتها.

---

[1] ثائر صبري الغباني ، الاطار المقترح للمحاسبة عن تكاليف الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الموحد ،(بغداد : جامعة بغداد ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة للإدارة منشورة ، 1996م) ، ص136.

[2] سعدون مهدي ، عبدالناصر نور ، **محاسبة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال** ، (القاهره : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية "القيادة الإبداعية " ، 2006 م).

[3] عبدالعزيز رجب ، **الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية** ، (الكويت : جامعه الكويت ، مجلة الاعلوم الاجتماعية ، 1981م) ، ص126 .

[4] رانية نور الدين عثمان ، **مرجع سابق**، ص30.

ج. عدم اتفاقها مع سياسة التحفظ التي يتبعها المحاسبون للأسباب أعلاه يتم استبعاد المعلومات المتعلقة بمنافع الالتزامات من التقارير المالية.

الرأي الثاني: يعترف مؤيدو هذا الرأي بصعوبة القياس النقدي لمنافع الالتزامات الاجتماعية لكنهم يؤيدون اللجوء إلى أساليب القياس الأخرى، كالقياس الوصفي أو الكمي لتوفير معلومات وصفية أو معلومات كمية يتم الإفصاح عنها بشكل إحصائيات، ومؤشرات تتعلق بمنافع الالتزامات الاجتماعية التي لا تقل أهمية عن المعلومات النقدية.

الرأي الثالث: يرى أصحاب هذا الرأي إمكانية استخدام الوحدات النقدية لقياس منافع الالتزامات الاجتماعية، وذلك من خلال استخدام القيم السوقية للتعبير عن هذه المنافع.[1]

الرأي الرابع: يرى أصحاب هذا الرأي عدم الاعتماد على القيم السوقية في تقدير منافع الالتزامات الاجتماعية لأن هناك سلع تحقق منافع عالية، إلا أن أسعارها منخفضة كما في السلع الضرورية وعلى النقيض من ذلك فيما يتعلق بالسلع الكمالية ذات الأسعار المرتفعة وبالتالي القيم السوقية لا تعبر عن الأهمية النسبية من وجهة نظر المجتمع، لذا يدعوا أنصار هذا الرأي إلى ضرورة تحديد معدل لهذه المنافع على المستوى القومي لكل نشاط نوعي من خلال تلك الآراء يري الباحث صعوبة القياس النقدي لمنافع الالتزامات اجتماعية لأن بعض المنافع تأخذ الصفة المعنوية، كما أنه لا يوجد معيار ثابت لقياسها. بالإضافة إلى إن هنالك تكاليف قليلة تعود على المنشأة بمنافع كثيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمنافع حيث نجد أن هنالك منافع بسيطة تتحمل المنشأة في مقابلها تكاليف. وبشكل عام نجد إن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية مازالت تواجه صعوبة في ايجاد معيار لقياسها، كما إن هنالك عدم اتفاق حول مفهوم التكاليف، فالتكاليف التي تتحملها المنشأة ويمكن قياسها هي تكاليف منع حصول الضرر أو محاولة إعادة الوضع إلى ما كان عليه، أما التكاليف التي يتحملها المجتمع يصعب على المنشأة قياسها وكذلك الأمر بالنسبة للمنافع، فالمنافع التي تعود على المنشأة من وراء الخدمات التي تقدمها للمجتمع يمكن قياسها

---

[1] الشافعي ، **مرجع سابق** ، ص171

أما المنافع التي تعود على المجتمع يصعب قياسها. لذا لابد من الفصل بين التكاليف والمنافع الخاصة بالمنشأة والتكاليف والمنافع الخاصة بالمجتمع. ويمكن أن نقول بأن أهم مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي هي: [1]

أ. مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المنظمة.

ب. مشكلة قياس العوائد (المنافع) الاجتماعية على مستوى المنظمة.

ج . مشكلة خلق المعايير المناسبة للقياس المحاسبي.

يرى الباحثون ان أهم مشاكل التقرير المحاسبي للنشاط الاجتماعي تتبلور في مشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي ، وصولاً إلى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم المالية.

3. تحليل صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية:

تمثل مشكلة قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية عقبة كبيرة أمام تحذية بها مسببة المسؤولية الاجتماعية لأهدافها، وبالتالي تمثل قائما يحول دون قيام المشروعات الاقتصادية بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة ويمكن تحديد تلك الصعوبات التي تواجه القياسي المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية في الاتي:[2]

أ. صعوبة تتمثل في خصائص أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ب. عدم وجود فروض ومعايير وإجراءات يمكن استخدامها لقياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ج. عدم وجود مؤشرات يعتمد عليها لقياس مجالات أداء المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

يؤكد بعض الكتاب ان عملية القياس تعد من اصعب المراحل في المحاسبية الاجتماعية، ويعزي تلك الصعوبات الي الأسباب التالية:[3]

i. التغيير المستمر لمجالات الاداء الاجتماعي.

ii. صعوبة استيعاب مفهوم التكاليف الاجتماعية.

---

[1] د. عجيلة محمد ، **فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال** ، مفاهيم واسس ، (الجزائر : جامعه بشار ، كلية التجارة ، منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية ، فبراير 2012 م).

[2] هدي دياب احمد صالح ،**مراجعه الأداء الاجتماعي والبيني في منظمات الاعمال الهادفة للربح** ،(الخرطوم : جامعه ام درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشوره ، 2003م) ، ص202.

[3] رانية نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص 30 .

iii.صعوبة مقابلة التكاليف بالمنافع .

iv.تعدد الجماعات التي تتأثر بالأداء الاجتماعي للمنشأة.

v.صعوبات تتعلق بالفروض المحاسبية.

يتضح للباحثون في مجالات القياس العامة والقياس المحاسبي خاصة، تعد القياسات الأولية أو المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة، بمعنى أنه لا يمكن لعملية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبوقة بعملية قياس مباشرة مثال على ذلك إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين. فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية إلا بإتباع أسلوب القياس غير المباشر، إذ بعد تحديد قيمة كل منهما على انفراد بأسلوب القياس الأولي أو المباشر تحدد بعد ذلك بأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية.

ثانياً: الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية:

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

عرف الإفصاح بأنه مصطلح يقصد به ان المعلومات المقدمة يجب ان تتضمن او تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية حتي يصلوا الي استنتاجات ملائمة بحيث لايتم إضافة أو خصم أي معلومات جوهرية.[1]

كما عرف الافصاح بأنه عرض المعلومات المحاسبية المهمة للمستثمرين و الدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق ارباح في المستقبل وادارتة على سداد التزاماته ، وان كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدي خبرة القارئ ولكن على المعايير المتعلقة بالإفصاح ، سواء كان الإفصاح كامل أو إفصاح كافي أو إفصاح مقبول.[2]

كما اكد مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1978م على أنه يجب أن تمد التقارير المالية كلا من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم بالمعلومات عن التدفق النقدي والعائد المتوقع الحصول علية نتيجة استثمارهم او الفوائد عن

---

[1] مامون توفيق حمدان ، **نظرية المحاسبة** ، (دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، 1995م) ، ص 199.

[2] احمد مطر ، **التوثيق والتوريدات** ، (القاهرة : الشركة العربية للتوثيق والتوريد ، 2004 م) ص337.

أموالهم التي اقرضوها، كما يجب ان توضح ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير.[1]

2. أهمية الإفصاح المحاسبي:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا أساسيا وفاعلا في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذي القرارات، سواء كانوا مستثمرين أو مدراء أو مساهمين أو غيرهم من المستفيدين في اتخاذ قراراتهم، لذا تتلخص أهمية الإفصاح المحاسبي في الآتي:[2]

أ. تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية .

ب. الأقبال على شراء منتجات المنشأة التي تفصح أكثر من غيرها لأن المستثمر بطبعة لا يرغب في المخاطرة الناتجة من نقص المعلومات .

ج. المحافظة على اسعار الأسهم لأن نقص المعلومات يؤدي الي التذبذب في الأسعار كذلك تتمثل أهمية الإفصاح في الأتي: [3]

أ. تقديم المعلومات المالية التي تصلح كأساس لاتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة قرارات الاستثمار والتمويل. .

ب. تقديم المعلومات التي تساعد على اخلاء مسئولية إدارة المنشأة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة .

ج. تقديم المعلومات المالية التي تساعد المستثمرين في تقدير المتغيرات اللازمة لتطبيق النماذج الاستثمارية (قياس درجة المخاطر ، معدل العائد على الاستثمار).

د. تقديم المعلومات التي تحقق فرص كفاءة الأسواق المالية وذلك عن طريق القضاء على مساوئ الاستخدام الخاصة التي تحقق مكاسب لبعض الفئات من المستخدمين.

ترى الباحثة مما سبق إن أهمية الإفصاح المحاسبي تكمن في مساهمته في إظهار الحقائق والتفاصيل المتعلقة بالقوائم المالية وما يرافقها من إيضاحات في شكل معلومات أساسية أو ملحوظات تساعد مستخدمي التقارير المالية علي فهم وتفسير

---

[1] محمد نواف حمدان عابد ، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية** ، (القاهرة : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، منشورة 2006 م) ، ص88.

[2] مضوي عمر محمد احمد ، **اثر المراجعة البيئية علي الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة** ، (جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات العليا ، غير منشورة ، 2001 م)، ص 52.

[3] اميرة السيد لطفي ، **فلسفة المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009 م) ، ص124.

ما تحويه هذه التقارير المالية من بيانات ومعلومات ، ومن ثم استخدامها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية.

3. الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية:

يستخدم لفظ الإفصاح في المحاسبة لكي يصف بصفة عامة تقديم المعلومات. الضرورية عن الوحدة الاقتصادية، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل، وفي الواقع ان لفظ الإفصاح يشير إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بالكامل، وليس محددا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية، والقوائم الإضافية و الكشوف الملحقة وتقرير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة للأنشطة بالمنشأة والتنبؤات المالية . [1]

إن الإفصاح يعني إدخال كافة المعلومات الضرورية التي تؤثر على قرارات المستخدم لتقارير المالية في القوائم المالية أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك، ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال الآتية: [2]

أ. الإفصاح الكافي: أي أن يشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفق كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

ب. الإفصاح الكامل اي ان يشمل الافصاح عن كافه المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني مع به اظهار معلومات بكميات كثيرة، مما يؤدي الي اغراق مستخدمي القوائم المالية بمعد قد لا تكون هنالك حاجه لها.

---

[1] امين السيد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص489.

[2] د. يوسف محمود جربوع ، **مدي تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية** ، (الخرطوم: جامعه الإسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، 2007م)، ص250.

ج. **الإفصاح العادل:** ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.

4. أهمية الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية:

هنالك العديد من المبررات التي تؤيد الإفصاح عن أثار الأنشطة الاجتماعية للشركات المساهمة العامة في تقاريرها المالية والتي أهمها:[1]

أ. تأثير العمليات الصناعية على البيئة المحيطة والمجتمع.

ب. الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات اتجاه الحاجة الي تنظيم سلوك الوحدات الاقتصادية بما تحقق مصلحة المجتمع.

ج. حماية حقوق العاملين، حيث أصبحت الوحدات الاقتصادية مطالبة بتوفير ظروف عمل جيده للعاملين بها الي الحد الذي ادي الي ظهور اتجاه باعتبار العاملين موارد بشرية وضرورة الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

د. التأثر المتزايد للعوامل الاجتماعية علي عملية اتخاذ القرارات، خاصة في ظل الميل المتزايد لسلوك المستمر ليتجنب الاستثمار في مجالات تحدث أضرارا بيئية، كما أن هنالك العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام الاجتماعي منها ما يتعلق بتحسين المحتوي الإعلامي للتقارير المالية ومنها ما يتعلق بمسؤولية المحاسبة ومهنة المحاسبة في الوقت الذي يتسم واقع العالم اليوم بالتغيير السريع وسرعة تداول المعلومات.

وتتمثل في الأتي:

أ- أسباب تتعلق بتحسين المحتوي للتقارير المالية :

تسعي محاسبة المسؤولية الاجتماعية الي تلبية الاحتياجات المعلوم جميع الفئات المستفيدة. وهناك اتجاه يلزم المحاسب بوجهة النظر الاجتماعية، أي أن التقارير المحاسبية يجب أن تسلك منهجا شموليا بحيث تغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع.

---

[1] محمد عباس بدوي ، **الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية** ، (الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2000م) ،ص 44.

ب- أسباب تتعلق بالمحاسب ومهنة المحاسبة:

هنالك ضرورة أن يكون للمحاسب دورا ليس في تحديد أهداف و غايات المجتمع وانما المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الأهداف و الإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء الكمية و غير الكمية أساسا لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمشروع، وبالتالي فأن وقوف المشروع موقف سلبي اتجاه تأثيرات المشروع علي المجتمع بترتب عليه إظهار المنشآت التي تتقاعس عن مسئوليتها الاجتماعية في صورة أفضل من المنشآت التي تقدم مساهمة إيجابية في زيادة رفاهية المجتمع.

5. نماذج الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية:

افرز التراث المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية الي مستخدميها ومن هذه النماذج:[1]

هي أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية شيوعا فهي تتضمن وصفا للأنشطة التي قامت بها المنشاة وفاء بالتزاماتها الاجتماعية، دون أن يكون هذا الوصف مقرنا بعناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، أو تقييم المنافع المتحققة منها:

أ- نموذج lioness

قدم نموذج lioness نموذج للتقرير عن العمليات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية من خلال قائمة أطلق عليها قائمة العمليات الاقتصادية – الاجتماعية، وتوضيح نتيجة هذه القائمة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة والسالبة بالنسبة لثلاثة مجالات في الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة.

ب- نموذج Estes

يهتم هذا النموذج بالمنافع الاجتماعية الى جانب التكاليف الاجتماعية، ويحاول قياس ديما في الاسهام الاجتماعي للمنشاة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية، أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.

---

[1] حامد احمد صالح ،**معوقات افصاح المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمه** ،(غزه : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، منشوره 2009) ، ص 50.

ج- نموذج Seldler

قدم Seldler نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي النموذج الأول يخص المنشات التي لا تهدف للربح بينا يتعلق النموذج الثاني بالمنشات الهادفة للربح ن استخدم في النموذج الأول أسلوب القيمة الحالية لصافي الدخل الاضافي المتحقق للمجتمع . [1]

أما النموذج الثاني الخاص بالمنشآت الهادفة للربح فقد أوضح Seldlerأن الدخل الاجتماعي يجب أن يحسب عن طريق تعديل القيمة المضافة بالأداء الاجتماعي وذلك عن طريق اضافة المخرجات الاجتماعية المرغوب فيها، وتخفيضها بالآثار الاجتماعية غير المرغوب فيها. يؤكد النموذج الذي تبناه عبد المجيد للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية علي ضرورة اعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء الكلي للمنشاة، وذلك عن طريق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد.

د- نموذج الفضل:

اقترح الفضل نموذج دمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد اصطلح عليه (كشف العمليات الجارية الاقتصادية والاجتماعية).

مما سبق يتضح للباحثون بأنه لا يوجد أسلوب موحد لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية، وهذا تعد من الصعوبات التي تواجه الإفصاح المحاسبي، إذ إن هناك عدة دراسات أظهرت عدة نماذج للتقارير والقوائم الاجتماعية التي يمكن بواسطتها الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية منها إعداد قائمة للدخل الاجتماعي للوحدة، فضلاً عن وجود أساليب أخرى للإفصاح .

6. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في محاسبة المسؤولية الاجتماعية:[2]

أ. معلومات كمية (مالية): ويمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم

---

[1] محمد فلاق ، **المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال** ، (عمان : دار اليازراوي للنشر والتوزيع، 2019م)، ص243.

[2] د. نوال بن عمارة **مرجع سابق** ، ص11.

بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة للأحداث المالية التي قامت بها المنشأة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب المعلومات غير الكمية (غير مالية): الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير محاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية لظاهرة في القوائم المالية، إذ إن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية، بالإضافة إلى تقرير الإدارة، كما أن أندرسون يشير في كتابة إن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإقصاح عنها أمر هام إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

يأخذ الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي أحد الاتجاهات التالية:[1]

أ.الاتجاه الأول: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية وتأخذ التقارير المنفصلة ثلاثة أساليب في الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية وهي:

i. تقارير وصفية تتضمن وصفاً لما قامت به الوحدة من أنشطة اجتماعية وفساء لالتزاماتها الاجتماعية، دون تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التي تحققت .

ii. تقارير تعرض التكاليف الاجتماعششية فقط تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته الوحدة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيم المنافع التي حققتها تلك الأنشطة، وتسمى تقارير المدخلات.

iii. تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتتضمن هذه التقارير تكاليف أداء كل نشاط، والمنافع التي تحققت للمستفيدين من تلك الأنشطة، وتعرف بتقارير المدخلات والمخرجات.

---

[1] نبيل ياسين احمد ، **اطار مقترح للافصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في الوحدات غير الهادفة للربح** ، (القاهرة : جامعه سوهاج ، كلية التجارة ، ابريل 2012م) ، ص186.

ب. الاتجاه الثاني: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد. يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والاجتماعية في تقرير واحد، على أن يكون الدمج في إطار التقارير التقليدية التي ينتجها النظام المحاسبي، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزء من المعلومات المالية التقليدية .

ويؤيد الباحثون الاتجاه الثاني لأنه يتضمن المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد لا يقتضي أن يتم تعديل جوهري على النظام المحاسبي، باعتبار أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، وينعكس ذلك على القوائم المالية مما يوفر مجالا للمقارنة بين الأنشطة.

الفصل الثاني

الاطار النظري لتقويم الاداء المالي

ويشتمل على المبحثين التاليين:

المبحث الاول: مفهوم واهداف واهمية تقويم الاداء المالي

المبحث الثاني: مقاييس وادوات ومؤشرات تقويم الاداء المالي

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأهمية تقويم الأداء المالي

أولاً: مفهوم تقويم الأداء المالي:

1. مفهوم تقويم الأداء :

هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة علي ضوء معايير محددة سلفا ، ومن ثم معرفة مدي تحقيق الأهداف الموضوعة بفاعلية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة ، والموارد المستخدمة، ومن ثم الحكم علي درجة الكفاءة المالية [1].

عرف أيضاً بأنه :عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصيل إلي اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة حتى يضمن تحقيق الأهداف المرسومة التي تعتمد علي أسس علمية. وهو وسيلة يتم من خلالها تقييم أداء المشروعات.[2] كذلك عرف بأنه قياس وتقويم لمدى كفاءة فعالية الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها.[3] كما عرف بأنه الوقوف علي درجات التنسيق والائتلاف بين عوامل الانتاج المختلفة لتحديد مدي كفاءة استخدامها في الوحدة الاقتصادية وتطور تلك الكفاءة سواء علي فترات زمنية متتابعة او فترة زمنية واحدة.[4]

يتضح لنا بأن تقويم الأداء هو عبارة عن أداء لتدارك الثغرات والمشاكل والعقبات التي تظهر في مسيرة المنشأة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا المنشأة تواجة صعوبات نقدية لكثرة الديون ومشاكل العسر المالي والنقدي .

2. مفهوم الاداء المالي:

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً للأداء العمل حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، ويعد الأداء المالي أيضاً أنه وصف للوضع لمنشأة الآن وتحديد الإتجاهات

---

[1] شيخ الداؤدي ، **تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء** ، (عمان : المجلة العلمية ، 2009م) ، ص220.

[2] كاظم جاسم العيسواي ، **الدراسات الاقتصادية وتقويم المشروعات** ،(عمان : دار النهضة للنشر ، 2001م) ، ص94.

[3] عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان ، **التمويل والإدارة المالية في منشأت الاعمال** ، (الخرطوم: مطبعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2006م)، ص45.

[4] همزه محمد علي ، **التحليل المالي لتقويم الأداة والتنبؤ بالفشل المالي** ،(عمان : دار الورق للنشر ، 2006م) ، ص89.

التي إستخدمتها للوصول اليه من خلال دراسة المبيعات الإيرادات الموجودات المطلوبات صافي الثروة.[1]

ويعد الأداء المالي من أهم الموضوعات التي تحظى بإهتمام إدارة الوحده الاقتصادية والأطراف المحيطة بيها نظراً لكونه من أهم المؤشرات التي توضح ملامح واتجاهات حاضر ومستقبلها ومدى قدرتها على البقاء والتميز.

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسه والوسيله المستخدمه لترتيب وتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفه عامه والقوائم المالية بصفه خاصه، والمتمثله أساساً في قائمة الدخل والميزانيات العامه وبعض الجداول الملحقه والتي يجب أن تكون ملائمه ومؤثقه حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبه وطبيعة التحليل المالي عباره عن دراسه تفصيليه للبيانات والقوائم المالية المعرفة مدلولاتها وأسباب ظهور وتفسير ذلك، للعمل على إيجاد نقاط القوة والضعف للإستراتيجيات التي تنتجها المؤسسه ومتانة أو ضعف مركزها المالي للتعزيز واستغلال ما تتميز به من نقاط القوه والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها وتستفيد معظم المؤسسات من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبليه في التمويل والإستثمار وفي الرقابه على كفاءة الإدارات الفرعيه ذات العلاقة بوظائف المؤسسه الانتاجية والتسويقيه والبيعيه والإستثمارية.[2]

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعتبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بغرض إستثمارية في ميادين الأداء المختلفه التي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها.[3]

---

[1] فلاح حسين ومؤيد عبدالرحمن الدوري ، **إدارة البنوك مدخل واستراتيجي معاصر** ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2000) ، ص234.

[2] عباس نوار كحيط الموسوي واخرون ، **تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاداه المالي للوحدات الاقتصادية** ،(عمان : الجامعة التقنية الشمالية ، مجلة الكود للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد11 ، 2016)، ص47.

[3] طاهر منصور ، حسين شاحدة ، **استراتيجية التنويع والاداة المالي ، دراسات العلوم الإدارية** ، (عمان :دار النشر ، 2008) ، ص296.

أن الأداء المالي هو المعبر عن أداء الأعمال بإستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً ويعتبر الركيزة الأساسية لما تقدم به المنظمات من أنشطة مختلفة ، وما هو الإ إنعكاس من المركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية من أعمال المصرف لفترة زمنية معينة.[1] كما عرف الأداء المالي بأنه مدى تحقيق المؤسسة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزيل عنها حالة الإعسار.[2] وعرف الأداء المالي : هو سياسة تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة سلفاً والتعرف على الإنحرافات التي قد تحدث والعمل على تصحيحها.[3] كما عرف الأداء المالي بأنه أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومؤشرات مالية أفضل من سابقتها مما يعنى أنه مؤشر للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينه ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالية في يوم محدد وفترة معينة.[4]

يتضح من خلال ما سبق أن الأداء المالي هو قيام الفرد بالنشاطات المتميزه والضمنيه الظاهرة المحسوسة التي تكون عمله محدوده الأبعاد ثلاث كمية العمل ونوعيتة، وشكله، وهو تشخيص وضع المالي للشركه لمعرفه مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال إعتمادها على القوائم المالية، وهو مدى نجاح الشركة في إستغلال مواردها المادية والمعنويه لتحقيق الأهداف الموضوعه من الإدارة.

3. مفهوم تقويم الأداء المالي:

عرف بأنه الوظيفة المالية التي تسعي للوصول إلي أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال والموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة داخل المنشأة، ومن ثم يمكن القول

---

(1) السعيد فرحات جمعه ، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال** ،(الرياض : دار المريخ للنشر ، 2002م) ، ص37.

(2) داوان عبدالغني ، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية** ،(الجزائر : جامعة ورقلة ، مجلة الباحث العدد24 ، 2006 م)، ص42.

(3) عطا الله محمد السيد منصورر ، **اطار مقترح لتقيم الأداء الإداري لقطاع البنوك والمصارف** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 17 العدد 1 ، 1995) ، ص187.

(4) الحطيب محمد محمود ، **الأداء المالي واثرة علي عوائد اسهم الشركة** ، (عمان: دار الحامد للنشر، 2010)، ص84.

أدارة الأداء المالي تتمثل في عملية صنع وتقديم حكم ذو قيمة حول إدارة موارد المنشأة المادية والطبيعية.[1]

كما عرف بأنه "الركيزة الأساسية لتحسين الأداء وكفاءته لأنه جوهر الرقابة من أجل تحليل الانحرافات المترتبة على عملية التقويم بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لضبط سلوك التخطيط والناتج من التنفيذ الفعلي وإجراء الفحص الدقيق والتحليل المنظم لكل اتجاهات التنظيم داخل العمل كالتنظيم والإجراءات والقواعد واختيار الأفراد لتحقيق الأهداف بأقل جهد وتكلفة وزمن لتحقيق عائد مجزي من العمل [2].

كما عرف: هو المفهوم الضيق لأداء المنشات والشركات حيث يركز علي استخدام مؤشرات مالية لقياس مدي انجاز الأهداف، ويعتبر الأداء المالي أنة الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنشأة، ويساهم في إتاحة الموارد المالي لتزويد المنشأة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد علي تلبية أصحاب المصالح.[3]

كذلك عرف تقويم الأداء المالي بأنه "هي عملية هادفة إلي قياس نشاط الذي يتم تأديته في اي قسم من أقسام المنشأة ومعرفة نتائجه " وبيان هذا النشاط متفقا في نتائجه والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها أسلوب أداء النشاط ووسائل تحقيق نتائجه بطريقة افضل[4]

كما عرف بأنه: قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا، ومدي النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراء الملائم لتحسين الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي والمعياري ومعرفة اسبابها.[5]

---

[1] دادان عبدالغني ، **مرجع سابق** ، ص 414.

[2] محمد علي الطويل ، **الإدارة المعاصرة** ، المحل والمشاكل والكفاءة ،(القاهرة : دار الفرجاني 1997م)ص254.

[3] طاهر منصور ، حسين شحدة ، **استراتيجية التنويع والأداء المالي** ،(بغداد: جامعه بغداد،مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد3 العدد2 ، 2003) ، ص296.

[4] فواد احمد محمد ، **تقويم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره** ،(دمشق : جامعه دمشق ، كلية اقتصاد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006 م) ،ص 44.

[5] توفيق محمد عبدالمحسن ، **الاتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء** ،(القاهرة :دار النهضة العربية للنشر 2006م) ،ص 5.

كذلك عرف تقويم الأداء المالي هو عملية اتخاذ القرارات بناءا علي معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمشروع بما يحقق الأهداف المحددة سلفاً. [1]

يعني تقويم الأداء المالي للمنشأة او المؤسسة تقديم حكماً للموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لادارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لاشباع رغبات اطرافها المختلفة وبمعنى حرفى يعبر تقويم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً. [2]

كما عرف تقويم الأداء المالي بأنه: " فحص تحليلي إنتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها وذلك من خلال عملية التقويم الذي تم القيام به.[3]

من خلال ما سبق يتضح للباحثون أن تقويم الأداء المالي هو ما تم إنجازه من خلال فترة زمنية معينة بناءً على خطط وسياسات محددة بالرغم من إتفاق الباحث مع المفاهيم السابقة إلا أنه يرى أن تقويم الأداء عبارة عن مقاييس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته بالمستهدف والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد الإنحرافات ومعرفة أسبابها وتحديد المسؤول عنها مع مكافاة تم تشجيع الإنحرافات الموجبة ومحاسبة مسببي الإنحرافات السالبة ومنع حدوثها في المستقبل يتم ذلك التقويم في مدة زمنية معينة.

4. أهداف تقويم الأداء المالي:

ان عملية تقويم الأداء المالي تحقق الأهداف الآتية:[4]

أ. يوفر مقياسا لمدى نجاح المنشاة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها في تحقيق أهدافها، أن النجاح مقياس مركب بين الفاعلية والكفاءة، وبالتالي فهو اشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشاة ان تواصل البقاء والاستمرار في العمل.

---

[1] محمد مطر ، **التحليل المالي والأدوات والأساليب العلمية** ، (عمان : دار وائل للنشر 2002م) ، ص 411.

[2] السعيد فرحات جمعه ، **الأداء المالي لمنظظمات الاعمال والتحديات الراهنة** ، (الرياض : دار المريخ للنشر 2000م) ، ص 38 .

[3] عقيل جاسم عبدالله ، **تقيم المشروعات اطار نظري** ،(عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 1999م) ، ص 189 .

[4] السعيد فرحان جمعه ، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2000م) ، ص38 .

ب. يوفر المعلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشاة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

ج. يظهر التطور الذي حققته المنشاة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي لأداء زمانيا في المنشاة من مدة لأخرى ومكانية بالنسبة للمنشات المماثلة.

د. يؤدي الى الكشف عن العناصر المتنافسة وتحديد العناصر التي تحتاج الى مساعدة من اجل النهوض بادائها.

هـ. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشات المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشاة لتحسين مستوى ادائها.

و. تحديد مستوي تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح الحكم علي الفعالية .

ح. يجب أن يكون هدف المنشاة وتطوره خلال الوقت ومقارنته مع مثيلة للمنافسين الرئيسين ومواجهته بمعايير مهنية.

يتضح للباحثون ان تقويم الأداء المالي يهدف إلى مساعدة المديرين في إستيفاء بيانات التقويم ومن ثم تحديد القدر اللازم من التدريب للعاملين لرفع مستوى الأداء وكذلك يهدف إلى تقديم بيانات دقيقة للمستثمرين كما أنه يفيد في الأغراض الإدارية من حيث إتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالأصول كالإستغناء عنها أو إستبدالها أو التوسع في إستخدامها أو شراء أصول جديدة أو المفاضلة بين البدائل ورسم السياسات المالية، كما أن هدف تقويم الأداء على المستوى القومي يفيد في قياس الإستخدام الأمثل للموارد القومية.

5. أهمية تقويم الأداء المالي :

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المنشات والشركات من عدد زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها

الأداء المالي لترشيد القرارات المالية[1].

أ. الأداء المالي بشكل خاصة عملية متابعة الأعمال المؤسسة وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان اسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للإهداف العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة من خلال ذلك فان اهمية تقويم الأداء من الموضوعات الرئيسية التي استحوذت علي اهتمام لباحثين والدارسين

ب. تهتم عملية الأداء المالي علي معايير ومؤشرات تستطيع الإدارة استخدامها لقياس أنشطتها الأساسية علي مستوي المنظمة كافة فان عدم استخدام هذة المعايير يؤدي إلي صعوبة الحكم علي كفاءة المنظمة وفعاليتها .

ج. يتمثل التوجه الحديث في استخدام وتقويم الأداء المالي المؤسسي بالتركيز علي تطوير الأداء أكثر من محاسبة الأداء، لهذا ان الضرورة تقتضي التعرف علي عناصر تقويم الأداء المؤسسي وتشخيص عناصر الأداء وجوانبه المختلفة وبالتالي تحديد نقاط قوته والعمل علي تطويرها ، وجوانب الضعف والعمل علي معالجتها .

د. تمثل عملية تقويم الأداء أحد الوسائل الأساسية التي تذويد متخذي القرار في الإدارة العليا لأي مؤسسة بالمعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بكيفية أداء الأعمال والنشاطات

هـ. يتزايد الاهتمام بتقويم الأداء المؤسسي في دول العالم الثالث لمحدودية مواردها وقلة إمكانياتها ، الأمر الذي يحتم علي إدارات مؤسساتها الحرص علي ترشيد استغلال واستخدام الموارد وهذا يعتبر من ضمن المعايير اللازمة لقياس مدي كفاءة هذه المؤسسات والتأكد من انها حققت أهدافها باستخدام اقل الموارد وبأقل تكاليف.[2]

و. اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منع تكرارها، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنشاة ، حيث يساعد ذلك الوحدات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة

---

[1] موسي نوفل ، **تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة** ، (عمان :جامعة ال البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002) ، ص20 .

[2] علا نعيم عبدالقادر ، واخرون ، **مفاهيم حديثة إدارة البنوك** ، (القاهرة: دار البداية ، 2012) ، 162.

بالاستثناء اذ يركز المديرون على على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.

ح. ترشيد الانفاق عن طريق المواد المتاحة ، وهل كان هذا الاستخدام من دون هدر اوضياع اوعطل ، وهل للمنشاة طموح ماهو اعلي واكثر اتساعا، ومدي الاهداف المرسومه من خلال الاستغلال الامثل والافضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ط. التاكد من تحقيق التنسيق بين مختلف اوجة نشاط المشروع المتمثلة في مهامةالمختلفة، وذلك ضمانا لتحقيق الوافرات الاقتصادية وتلاقي الضياع الاقتصادي والاسراف المالي .

ك. يعد تقويم الاداء المالي من اهم العمليات التي يعتمد عليها في بناء عملية الرقابة.

ل. يفيد تقويم الاداء بصوره مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشاة .

س. يقيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير او للاستثمار أو عند إجراء تغيرات جوهرية مثل شراء الماكينات لتميز المنتجات وغزو اسواق جديدة .

ش. يفيد الاداره بالمعلومات الدقيقة التي تمكنها من اتخاذ القرارت الصحيحة السليمة في الوقت المناسب .

ص. يعتبر تقويم الاداء المالي من اهم دعائم رسم السياسات العامة للمنشأة اوعلي مستوي الصناعه اوعلي مستوي الدولة .

ان أهمية الأداء المالي المؤسسات تتمثل في عدة نقاط اهمها:

أ. معرفة نشاط المؤسسة المالية وتطوراته.

ب. اكتشاف التجاوزات المالية والقضاء عليها ومعالجتها .

ج. قياس فاعلية النظام المالي بالمؤسسة.

6. العوامل المؤثرة علي الأداء المالي:

هنالك عدة عوامل تؤثر على الاداء المالي منها:[1]

أ- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فية جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها ففية تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات – حيث يضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية.

ب- التكنولوجيا: هي من الأساليب والمهارات والطرق المتعمدة في المنشأة لتحقيق الأهداف الموجودة التي تعمل علي ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت تكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون حسب المواصفات التي يطلبها المستهلك وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدا الاستمرارية .

علي المنشأة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك السبب ان التكنولوجيا من ابرز التحديات التي توجة المنشاة .[2]

ج- الحجم : يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسة أو المنشاة إلي صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدد مقياس لحجم المنشأة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية .

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة علي الأداء المالي لأنة يشكل سلبا عائقاً لإدارة المنشأة أن زيادة الحجم فان إدارة المنشأة تصبح أكثر تعقيدا ويصبح أداؤها اقل فعالية ، وايجابيا حيث كلما زاد حجم المنشاة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمنشاة [3].

ثانياً: أنواع تقويم الأداء المالي:

تعتبر عملية تقويم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى إنجاو الأهداف المخططة للوحدة وأداء للكشف على الإنحرافات وردها للجهات المسئولة عنها فهي عملية ملازمة للنشاط الوحدة لكنها تكشف عن نسبة المتحقق من الأهداف

---

[1] مؤيد السالم ونازم ، ملكاوي ، **الأداء المالي لخصائص الهيكل التنظيمي** ،(عمان : كلية الدراسات العلوم الإدارية 2005م) ، ص31.

[2] محمد الطراونة ، **التكلنوجيا والهيكل التنظيمي في الموسسات** ، (عمان : مجلة أبحاث اليرموك ، ب.ت) ، ص9 .

[3] سوزان حسن عبد ، **الإفصاح عن معلومات الأداء المالي للشركات الصناعية** ،(اليرموك : جامعه اليرموك ، 2003م)، ص34.

المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها فيتأثر بموجبها مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة كما تتأثر كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج.

وبذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقويم الأداء [1]:

1- **تقويم الأداء المخطط** : ويراد به تقويم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مادية زمنية دورية كأن تكون شهرية وسنوية وربما لفترات متوسطه المدى (5-3) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة اللوحدة.

2- **تقويم الأداء الفعلي:** ويقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها والبعض الآخر لأجل التعرف على الإختلالات التي حدثت وتأثير درجة المستوى من الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنه المعينة ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنه المذكورة في ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الإقتصادية ، ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة.

إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الإقتصادية المثيلة من نتائج خلا السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضاً.

3- **تقويم الأداء المعياري (القياسي):** ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة المختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.[2] وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الإعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل

---

[1] مجيد جعفر الكرخي ، **تقويم الأداء في الوحدة الاقتصادية** ، (عمان : دار المنهاج للنشر والتوزيع ، 2014)، ص43.

[2] **المرجع السابق** ص 43.

والخارج وغيرها. أرجحية عليا على بقية الفعاليات أو قد تعطي ربحية المشروع هذه الأرجحية أو عائد الإستثمار. وبإستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية فيم التوصل الي درجة التقويم الشامل لاداء الوحدة الاقتصادية.

أنواع تقويم الأداء الآتي:

انها تتمثل في تقويم الاداء المالي للوحدة ومدي تحقيقها للاهداف المخطط وتقويم الاداء الفعلي. ويقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية وتقويم الأداء القياسي ويعني مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية.

ثالثاً: عناصر تقويم الأداء المالي:

تتم عملية تقويم الأداء وفق الخطوات التالية:[1]

1. تحديد الاهداف التي تريد الادارة بلوغها وتقسم هذه الاهداف الي اهداف فرعية تخصص لكل قسم من الاقسام داخل المنشأة تشرح هذه الاهداف للافراد وتعين كل منهم دور سبيل بلوغها ولابد ان تكون هذه الاهداف الفرعية متناسقة ومترابطة ومنسجمة مع بعضها لتحقيق الأهداف الرئيسة.

2- تحديد مستويات الأداء التي تطلبه الإدارة في أداء العاملين على أن يكون هذا التحديد واضحاً للعاملين ورؤسائهم من الأداء.

3. تخصيص المعايير التي تقيس الأجزاء المحددة.

4- تحديد الأداء المراد قياسه بالضبط وهذه خطوة أساسية في زيادة فعالية التقويم لذلك يجب التركيز على خصائص معينة أو نواحي سلوك محددة بدلاً من التقويم العام.

5- اختيار الطريقة التي تساعد الإدارة على عملية التقويم وقد يتم لجمع بين أكثر من طريقة ومن الطرق، طريقة الإدارة بالأهداف التي يسبقها خلق مناخ مناسب من حيث إشراك العاملين في تحديد أهدافهم الفرعية وطرق الوصول إليها.

6- مراجعة طريقة التقويم المتبعة من حين لآخر وذلك لمعرفة ما إذا كانت الطريقة المتبعة تؤدي أكلها وتقي بغرضه أو يحتاج الأمر لتعديلها عن طريق إضافة بنود جديدة للتقويم.

---

[1] محمد سعيد سلطان ، **إدارة الموارد البشرية** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ،2003 م)، ص334.

7- عقد إجتماعات دورية للمشرفين لمناقشة عملية تقويم العاملين والمشاكل التي تعترضهم بالإضافة لأسباب هذه المشاكل وطرق التغلب عليها وذلك حتى يطلعوا على آراء بعضهم البعض حول العمل والعملين والسياسات الإدارية المتبعة والظروف المحيطة بهم على وجه العموم.

8- دراسة ما تم في إجتماعات المشرفين وتطبيق ما توصلت إلأيه مناقشتهم من نتائج كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً.

9- توضيح العوامل التي تبني عليها عملية تقويم الأداء وتفصيل هذه العوامل والبنود إلى أجزاء ويعطى كل جزء وزناً مناسباً يتناسب مع أهميته

من خلال ما سبق نري ضرورة تدريب العاملين تدريباً شاملاً يتضمن الطرق الفنية للعمل ووسائل الاتصال وتنمية التعاون بين العاملين خاصة إذا كان يتطلب مجهود جماعي.

رابعاً: أسس ومبادئ تقويم الأداء:

من أهم الأسس والمبادئ التي يعتمد عليها في تقويم اداء المشروعات الاتي:[1]

1. لابد أن تقوم عملية تقويم الأداء على ايجاد نوع من التوافق بين هدف المشروع وأهداف خطة التنمية القومية حتى لا يتم التعارض بينهما.

2. لابد أن تضمن عملية تقويم الأداء تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف المشروع وأهداف خطة التنمية القومية حتى لا يتم التعارض بينهما.

3. حتى يتم نجاح عملية تقويم الأداء لابد من توفر المعلومات والبيانات الدقيقة التي تساعد في تحقيق الأهداف.

4. تقوم عملية تقويم الأداء المشروعات على المفاضلة بين عدة مشروعات وبدائل مختلفة للوصول لبديل معين. يتضح للباحثة من خلال الأسس والمبادئ لتقويم الأداء المالي لابد من توفر المعلومات والبيانات الدقيقة للمساعدة في المفاضلة بين البدائل المتاذحة لتقويم الأداء.

---

[1] كاظم جاسم العيساوي ، **دراسات الجوده الاقتصادية وتقويم المشروعات** ،(عمان : دار المناهج 2000)، ص94

المبحث الثاني

مقاييس وأدوات ومؤشرات تقويم الأداء المالي

أولاً: مقاييس الأداء المالي:

هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرله.[1]

تصنيف مقاييس الأداء المالي إلى نوعين أساسيين هما:

1. **المقاييس المالية التقليدية:** هي المقاييس التي تعتمد على الربح المحاسبي عند القياس والحكم على الأداء المالي للمنشأة ، وتتمثل هذه المقاييس في المقاييس التالية:

أ- مقياس معدل العائد على الاستثمار يعتبر مؤشر العائد على الاستثمار من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في المنشآت الصناعية خاصة مع بداية العشرين، ويقيس هذا المعدل عائد الجنيه المستثمر في المنشأة ويتم حسابه من خلال الصيغة التقليدية.

من مزايا إستخدام مؤشر معدل العائد على الإستثمار: [2]

i. أن هذا المعدل يوضح النتيجة الصافية للأرباح مقارنة بحجم الإستثمار في شكل نسبة مئوية وليس رقم مطلق. .

ii. أخذه في الحسبان للأداء الكلي للمنشأة هذا بالإضافة إلى إعتباره وسيلة جيدة لإتساق أهداف الفرد بأهداف المنشأة.

iii. يقدم معلومات تفيد في معرفة ربحية الإستثمارات الموجودة بالمنشأة والاستثمارات الجديدة.

iv. أن هذا المقياس يعتمد على الربح المحاسبي الذي يقوم على أساس الاستحقاق مما يجعله عرضة للعديد من مشاكل القياس وخاصة مشاكل تسويات الأهلاك وتقييم المخزون السلعي وغيرها.

---

[1] عبد المنعم التهامي،**اساسيات الإدارة المالية والاستثمارية**،(جهاز نشر الكتاب الجامعي ، 2010م)، ص146.

[2] هواري سويسي، **دراسة تحليلية لموشرات قياس أداء الموسسات من منظور خلق القيمة** (الجزائر،جامعة ورقة ،مجلة الباحث، العدد7 ، 2010م)، ص56.

ب. مقياس معدل العائد على الأصول: حيث أدت الإنتقادات التي وجهت لمقياس معدل العائد على الإستثمار إلى تطوير مؤشر جديد يسمى بمعدل العائد على الإستثمار أو معدل العائد على الأصول، وجاء هذا المقياس من أجل تفادي بعض العيوب التي وضع فيها المقياس السابق (معدل العائد على الإستثمار)، حيث يقيس هذا للمقياس عائد الجنيه المستثمر في المنشأة سواء أكان التمويل بالمديونية أو الملكية وذلك بعد أخذ فوائد الديون في الحسبان عن قياس وتحليل الأداء المالي.

ومن المزايا التي حققها هذا المقياس : أنه إذا كانت الأصول ممولة بمزيج من المديونية والملكية فإن بسط المعادلة سيعكس عائد الملاك ممثلاً في صافي الربح بعض الضريبة، وعائد أصحاب الدين ممثلاً في قيمة الفوائد.

ويعاب على هذا المعيار :[1]

أ. يعتمد على الربح المحاسبي مما يجعله غير دقيق في أحيان كثيرة وذلك نظراً للمشاكل والمترتبة على إستخدام الربح المحاسبي في القياس.

ب. يستخدم هذا المقياس لقياس الأداء المالي بالمنشأة لسنة مالية واحدة.

ج. معدل العائد على حق الملكية (العائد على حقوق المساهمين)

يقيس هذا المعدل عائد الجنية المستثمر في المشروع من خلال حقوق الملكية ويقصد بحقوق الملكية هي كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ويتم حساب هذا المعدل من خلال الصيغة.

ومن مزاياه:

أ. يفيد هذا القياس في الحكم على ما إذا كان الدين الخارجي يستخدم في صالح الملاك أم لا، حيث أنه إذا كان الدين يستخدم في صالح الملاك فأن معدل العائد على حقوق الملكية سيكون أكبر من معدل العائد على الأصول والعكس صحيح، إذا ما تم إساءة إستخدام الدين في المنشأة فإن معدل العائد على حق الملكية سيكون أقل من معدل لعائد على الأصول.

ب. يفيد في تحديد وتصنيف المنشآت حيث أنه إذا كان معدل العائد على حق الملكية أكبر من معدل العائد المطلوب فإنه يطلق على المنشآت في هذه الحالة

---

[1] **المرجع سابق** ، ص57.

مريحه وتستطيع خلف قيمة لمساهميها، وإذا حدث العكس وأصبح معدل العائد على حق الملكية أقل من معدل العائد المطلوب فإنه يطلق على المنشآت في هذه الحالة منشآت غير مريحه وتحطم القيمة لمساهميها .[1]

ج. مقياس معدل العائد للسهم (ربحية السهم) حيث يقيس هذا المعدل ربحية السهم، وذلك من خلال نصيب السهم من الأرباح القابلة للتوزيع.

من مزاياه :

في تقويم الأسهم العادية من خلال نموذج المضاعف ، حيث يستخدم الeps في تحديد القيمة السوقية للسهم في البورصة وذلك من خلال الإعتماد على نموذج مضاعف الربحية أو نسبة السعر إلى المكاسب.

ويعاب على مقياس معدل العائد للسهم:

i. أن هذا المقياس يعتمد على الأرباح المحاسبية التي تعتبر أرباح غير واقعية وتؤدي الى عدم قدرة الإدارة على إدارة الموارد المتاحة لديها بكفاءة، فمثلاً إذا كان معدل الربح المحقق 12% فإن هذا يدل على كفاءة الإدارة في إدارة الأموال، ولكن ماذا إذا كانت تكلفة رأس المال 14% فإن هذا يدل على عدم كفاءة الإدارة.

ii. ويرى Stewart أن مقياس eps هو مقياس فاشل وذلك نظرا لاعتماده على الربح المحاسبي من ناحية، ونظرا لأنه إستخدامه محدودة في بورصة نيويورك.

د. المدخل الشامل لتقويم وقياس الأداء المالي للمنشأة ويقوم هذا المدخل على أساس الربح بين المداخل الثلاث السابقة معدل العائد على الإستثمار ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد للسهم من أجل الوصول إلى تحديد القيمة العادلة للسهم ومن ثم ولكن يعاب هذا المدخل على أنه مقياس مالي لفتره واحده كما أنه يقيس الأداء المالي للمنشأة في لحظه معينه هذا بالإضافة إلى إعتماده أيضاً على مفاهيم العائد المحاسبي في القياس.

---

[1] بهاء سعد، **هيكل التمويل الأمثل في قطاع البترول المصرفي** ، (المنصورة :جامعة المنصورة ،كلية التجارة ،رسالة دكتوراة الفلسفة في إدارة الاعمال غير منشورة ، 1982م)،ص56.

2- المقاييس المالية الحديثة:

ا. نموذج الدخل المتبقي: نتيجة للتطورات الاقتصادية وأثرها على أهداف المنشات فقد تطورت مقاييس الأداء المالي لتتفادي العيوب التي وقعت فيها المقاييس المالية التقليدية وقد تم ابتكار نموذج الدخل المتبقى لتفادي عيوب نموذج معدل العائد على الإستثمار وتم إستخدام هذا المقياس لأول مره في عشرينات القرن الماضي، وذلك في شركه جنرال موتورز ، وحصل هذا المؤشر على شعبيه كبيره في الولايات المتحدة منذ الخمسينات من القرن الماضي، ويعاب هذا المدخل بالآتي:

أ. إن هذا المقياس داخلي حيث يقوم مفهوم الدخل المتبقي على أساس حساب الربح الاقتصادي للمنشأة.

ب. يستخدم هذا المقياس لقياس الأداء المالي لمراكز المسؤولية بالمنشأة لسنه مالية واحده.

ج. نموذج القيمة المضافة: يتميز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة المفهوم المتطور لمفهوم الدخل المتبقى ويرى البعض أن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، ما هو إلا إعادة بحث أحياء لهذا المفهوم في بداية الثمانيات من القرن الماضي، ومن ثم فإن هذا المفهوم تم التوصل إليه بهدف التخلص من الإنتقادات التي وجهت لمفهوم الدخل المتبقي وهو يسعى في الأساس إلى خدمة الأغراض الداخلية والخارجية للمنشأة. والمساهمة في خلق وتعظيم القيمة للمساهمين وذلك من خلال الإنفاق التام مع مفهوم تكلفة رأس المال وإن تكلفة رأس المال تتمثل في تكلفة الأموال المستثمرة بالمنشأة، سواء كانت هذه الأموال مديونيه أو ملكية.

ويتميز مقياس القيمة السوقية المضافة بأنه مقياس عادل ومنصف في تقييم اداء المنشآت حيث انه يسعى بالمنشأة إلى تعظيم القيمة بالإضافة إلى ان هذا المقياس يهدف إلى تقديم الثروة المتولدة لحملة الأسهم عبر الفترة الكلية للأعمال أي انها ذات توجه مستقبلي مولكن يوجه له نفس النقد الموجه لنموذج القيمة الإقتصادية المضافة فيما عدا أنه مقياس مالي لأكثر من فترة مالية.[1]

1 ريكه السعيد، مسعي سمير ، **تقييم المنشاة الاقتصادية المضافة** ، (الجزائر :د .ن ،2009م)،ص15.

مقاييس الأداء المالي تتمثل في الآتي:

أ. مقاييس معدل العائد على الإستثمار: هو الذي يستخدم لقياس الأداء في المنشآت الصناعية ويتميز هذا المقياس بأنه يوضح معدل النتيجة الصافية للأرباح مقارنة بحجم الإستثمار في شكل نسبة مئوية.

ب. مقياس معدل العائد على الأصول: جاء هذا المقياس من أجل تفادي بعض العيوب التي وضع فيها المقياس السابق (معدل العائد على الإستثمار) حيث يقيس هذا المقياس عائد الجنية المستثمر في المنشأة ، ويتميز هذا المعدل أنه إذا كانت الأصول ممولة بمزيج من المديونية والملكية فإن بسط المعادلة سيعكس عائد الملاك ممثلاً في صافي الربح بعد الضريبة وعائد أصحاب الدين ممثلاً في قيمة الفوائد.

ج . معدل العائد على حق الملكية يقيس هذا المعدل عائد الجنية المستثمر في المشروع من خلال حقوق الملكية ويقصد بحقوق الملكية هي كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

ومن مزايا هذا المعدل: يفيد في الحكم إذا ما كان الدين الخارجي يستخدم في صالح الملاك أم لا يفيد في تحديد وتصنيف المنشآت أنه أكثر المقاييس المالية إستخداما في عمليات التحليل المالي ويعاب على أنه يعتمد على الأرباح المحاسبية التي تعتبر أرباح غير واقعية وتؤدي إلى عدم قدرة الإدارة إلى إدارة الموارد المتاحة لديها بكفاءة.

ثانياً: أدوات الأداء المالي:

يمكن بيان الأدوات المالي فيما يلي:[1]

1. القيمة السوقية للسهم: وهي القيمة التي يتعامل بها السوق المالي وهذه القيمة كثيرة التغلب اذا ما قارناها بالقيمة الاسمية التي تظل ثابتة، وتتغير القيمة الاسمية للسهم تبعا للوضع المالي للمنشاة والظروف الاقتصادية العامة،وحجم العرض والطلب على ذلك السهم،وقد تزيد القيمة السوقية عن القيمة الاسمية وبالتالي يحقق حملة الاسهم ارباحا راسمالية اذا باعو اسهمهم، اما اذا انقصت القيمة السوقية عن القيمة الاسمية يحقق حملة الاسهم خسارة لانهم لا يستردون قيمة ما دفعوه كثمن للسهم.

[1] فارس جميل الصوفي ، **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي** ، (عمان:دار جليس الزمان ،2010م)،ص103.

تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تحصل على كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية. ويعتبر عائد السهم الواحد أكثر مؤشرات الأداء المالي إستعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الإستثماري ،كما يعتبر ضرورياً للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها.

2. العائد إلى حقوق المساهمين: وتعد هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المحقق على إستثمارات المساهمين ولهذا فإنها تعد مؤشراً على المدى الذي توصلت فيه الإدارة إلى إستخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح إن أهمية هذه النسب في التحليل المالي تبرز من أن المستثمرين من رجال الأعمال أن يحملو المخاطر إلا إذا اعتقدوا إن جهودهم ستعود عليهم بمكافاة كافية ومستمرة تأخذشكل الربح.

3 العائد إلى المبيعات: تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات كما تعكس كفاءة الإدارة في استغلال موارد المنشأة في تحقيق الأرباح، فإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع على حملة الأسهم كما إن إنخفاض نسبة يعني أيضاً عدم مقدرة المنشأة على تحمل إيه صعوبات مالية قد تمويلها.

وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة المنشأة على مجابهة الصعوبات المتعلقة بنقص السيولة أو إنخفاض المبيعات في المستقبل .[1]

4 العائد الي اجمالي الاصول : تقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشاة الاقتصادية عند استخدامها مبلغا معينا من المال خلال فترة محددة، وهي بذلك تقيس القوة الارادية للاصول والهدف من هذه النسبة معرفة ما اذا كانت المؤسسة قد استردت الاموال التي استخدمتها عند ممارستها للنشاط خلال نفس الفترة ، وتحتسب النسبة عن طريق مقارنة صافي العائد او صافي العجز بالاصول الثابتة مضافا اليها

---

[1] **المرجع السابق** ،ص103.

الاصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس رغبة المؤسسة بشكل عام [1].

5- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية : تكمن التنبؤات حول قيم الأسهم السوقية عادة مبنية على الأحكام الشخصية للإفراد المتعاملين في السوق كما أن هذه التنبؤات تختلف من شخص لآخر وعليه فإن هذا الإختلاف يكون سيئا في عدم ثبات سعر السوق بالنسبة للإسهم العادية، لذا تكون القيمة السوقية أعلى أو معادلة أو أقل من القيمة السوقية أو القيمة الدفترية .

أن أدوات الأداء المالي تتمثل في:

أ. القيمة السوقية للسهم: هي القيمة التي يتعامل بها السوق المالي وهي كثيرة التغلب إذا قارناها بالقيمة الإسمية التي تظل ثابتة، وتتغيير القيمة السوقية للسهم تبعاً للوضع المالي للمنشأة والظروف الإقتصادية العامة.

ب. عائد السهم الواحد : هي إحدى مؤشرات الربحية وهي تقيس كمية الأرباح الذي تحصل كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية. ويعتبر عائد السهم الواحد من أكثر المؤشرات إستعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الإستثماري.

ج. العائد إلى حقوق المساهمين: يعتبر مقياساً شاملاً للربحية لأنها يقيس العائد المالي المحقق على إستثمارات المساهمين.

د. العائد الي المبيعات : تقيس هذه العلاقة بين صافي الربح والمبيعات كما تعكس كفاءة الادارة في استغلال موارد المنشاة في تحقيق الارباح ، فاذا كانت النسبة منخفضة فان ذلك يعني عدم مقدرة المنشاة علي تحقيق الارباح من ثم يقل العائد المتوقع علي حملة الأسهم.

هـ. العائد على إجمالي الأصول: نقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه المنشأة الإقتصادية عند إستخدامها مبلغاً معين من المال خلال فترة محددة، وهي تقيس القوة الإيرانية للأصول.

---

[1] **المرجع السابق** ،ص104.

ثالثاً: مؤشرات الأداء المالي:

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء الوحدة الإقتصادية وتسعى الوحدات الإقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها إقتناعاً فيها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء.[1]

وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتشمل مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي:

1. معدل العائد على الأصول: يعد مقياس معدل العائد على الأصول من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح الأموال المتاحة للإستخدام من قبل إدارة المنظمة، وذلك بغض النظر المحاسبية وحجم عن الطريقة التي يتم بها تمويل أصول المنظمة كما يساعد هذا المقياس على قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالمنظمة ولا يعكس أثر الأنشطة التمويلية في لا ربحية ، ويتم حساب العائد على الأصول بقسمة الأرباح الصافية على إجمالي الأصول.

2. معدل العائد على حقوق الملكية: يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية حيث أن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، وهو يتأثر بدرجة الدفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال بالإضافة إلى الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين، والتي تشمل كل من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمين على أموالهم الموظفة في رأس مال المنظمة فارتفاعه تدل على كفاءة قرارات الإستثمار والتشغيل في المنظمة.

---

(1) الخلابة محمود ، **العلاقة بين المؤشرات الأداء المحاسبي و مؤشرات الأداء السوقي** ،(عمان:الجامعة الأردنية ، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد 28،العدد1، 2010م) ،ص93.

أن مؤشرات الأداء المالي تتمثل في الآتي:[1]

1. نسب السيولة :تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير عادة ما يكون ذلك لمدة سنه واحده وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويتم فحص السيولة بدراسة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

2. نسب الرافعة المالية: تشير إلى إستخدام أموال الديون من قبل المنظمة.

3. نسب معدل الدوران: والتي يشار إليها أيضاً باسم نسب النشاط أو نسب إدارة الموجودات وتقيس كيفية الإستخدام الكفوء للموجودات من قبل المنظمة، وتستند هذه النسب على أساس العلاقة مابين مستوى النشاط ومستوى الموجودات المختلفة ونسب الدوران المهمة هي نسبة دوران المخزون نسبة دوران الذمم المدينة نسب دوران الموجودات الثابته، نسبة دوران إجمالي الموجودات نسبة دوران رأس المال العامل.

4. نسب الربحية: وهذه النسبة تستخدم للحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لموجوداتها إن الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق إستخدام موجوداتها بكفاءة ومن وهامش الربح من المبيعات.

5. نسب التقييم: تشير إلى كيفية تقييم أسهم المنظمة في سوق رأس المال وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد فإن نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المنظمة، هذا وأن نسب التقييم المهمة هي نسب الأسعار إلى الأرباح ونسب القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

6. نسب النمو: وهي المؤشرات التي تقييس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلاً بنمو الدخل القومي أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المنظمات، ومن هذه المؤشرات نمو المبيعات، نمو الدخل الصافي، القيمة المضافة.[2]

---

[1] طاهر محمد صبحي ادريسي ، طاهر محسن منصور الغالبي ، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجية _ اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن** ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2009م)،ص159.

[2] **المرجع السابق** ، ص160.

ويرى آخر أن مؤشرات الأداء المالي هي:[1]

1. معدل العائد على الإستثمار : ويقيس معدل العائد الذي حققته المنشأة على جميع الأموال المستثمرة فيها، ولهذا المؤشر مكونان (معدل دوران رأس المال ومعدل ربحية المبيعات) ومن الممكن زيادة معدل العائد على الإستثمار إما بزيادة معدل دوران رأس المال المستثمر أو زيادة معدل ربحية المبيعات أو كليهما. ويتميز هذا المؤشر بإمكانية أعداده من القوائم المنشورة، ويصافي الربح إجمالي الإستثمار.

2. معدل العائد على الإجمالي الأصول: ويقيس الأداء المالي للمنشأة ومدى فاعليتها في استخدام الموارد المتاحة، ويقيس درجة الانتاجية النهائية للأصول أي يحدد قدرة المنشأة على إستخدام إصولها، ولهذا المؤشر مكونات معدل دوان الأصول ويعبر عن مقدرة المنشأة على تدور رأس المال المستثمر (وهامش الربح وهو يمثل معدل الربح إلى الإيراد)، ويقاس صافي الدخل إجالي الأصول.

3. معدل العائد على حقوق المساهمين: ويقيس ربحية الأموال المملوكة لأصحاب المنشأة أي يوضح العائد الذي سيأخذه المستثمرين من استثماراتهم وله ثلاثة مكونات (معدل دوران الأصول، هامش الربح، معدل الأصول إلى حقوق المساهمين)، ويقاس بصافي الدخل.

4. القيمة الاقتصادية المضافة: هذا المقياس يعتبر مقياس أداء مالي يعتمد على الدخل التشغيلي بعد الضرائب والإستثمار في الأصول المطلوبة لتوليد الدخل، تمكن أهمية هذا المؤشر في أنه مقياس يتصف تقييم كفاءة الإدارة بالإضافة إلى نجاح هذا المؤشر في تحقيق الملاءمة بين طرفين العلاقة (الإدارة والمساهمين).

5. هامش اجمالي الربح : تفيد هذه النسبة في تحليل الاتجاة الداخلي للاداء وايضا في عمل المقارنة الخارجية ، فكلما ذادات هذه النسبة مقارنة بالمنافسين بمني ذلك كفاءة عمليات التشغيل لان نسبة تكلفة المبيعات ، صافي المبيعات تكون اقل من المنافسين ويقاس (مجمل الربح، صافي المبيعات).[2]

---

[1] سلوى غالب سعيد المريشي ، **مدخل محاسبي مقترح لقياس اثر الخصائص النوعية بالمنشاة علي جودة نظم الحوكمة والأداء المالي للمنشاة** (الإسماعيلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ،2014م)،ص136-137.

[2] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي واثرة علي عوائد اسهم الشركات المساهمة** ، (عمان : دار الحامد للنشر ، 2010م) ،ص56.

6. هامش صافي الربح :وهذه النسبة تبين قدرة المنشأة على تحقيق ربح نتيجة المبيعات أي يوضح إيرادات المنشأة من المبيعات ويقاس) بصافي الربح، صافي المبيعات).

7. نسب الربحية: حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على الإهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال التمويل، وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءه إدارة الشركة في استغلال الموارد ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.[1]

وإن من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم الأداء المالي في الشركات هي الربحية فتحقيقتها تدني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي إتخذها إدارة الشركات .

وإن من أهداف الشركات المهمة ترتيب وتنظيم إستخدامات الأموال بطريقه تمكن المالكين من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل عن الأرباح التي تحقيقها المشاريع المماثلة من خلال خطوتين هما:[2]

أ. ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن الشركة من الحصول على حاجتها دون تعرض إلى مخاطرة بالغه.

ب. إستثمار الأموال التي يحصل عليها في الأصول بطريقه تمكن الشركة من تحقيق عائد ملائم.

8. نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة علي مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها واستخدام اصولها السائلة وشبه سائلة (الاصول المتداولة) دون تحقيق خسائر،اي السهولة والسرعة التحويل الى نقد وان الشركة الاكثر سيولة هي الاكثر جازبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات والتي تشكل ارضية صلبة ضد اي خلل او تخلف عن الوفاء والدين ،والشركة زات الاموال العريقة التي تتمثل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الافلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات قصيرة الاجل.

---

(1) **المرجع السابق** ، ص56.

(2) السعيد فرحات جمعة ، **مرجع سابق** ، ص63.

لذلك تلجا الشركات الى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعد الشركات على تجنب خطر الوقوع في العسر المالي و الاستعداد لدفع الالتزامات عند مواعيد استحقاقها، ان نسب السيولة تعتبر مؤشر جيدا للحكم علي مقدرة الشركات علي المدى الطويل.[1]

9. نسب النشاط: هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في إستخدام مواردها وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في إستخدام المصادر المالية المتاحة، وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والموجودات التي توضح سياسات الشركات في إستيراد الديون وسياساتها في التخزين وإدارة الموجودات وينسب الإهتمام هنا حول كيفية إستخدام الشركات الموجوداتها الثابتة والمتداولة) بكفاءة وتعظيم المبيعات والأرباح حيث من وجهة نظر مالية بحيث أن السبب الوحيد للإستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال.

10. نسب الرافعة المالية: هي النسب التي تقيس مدى إعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل التمويل الإستثمارات، حيث ينصب الإهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو الى الأموال التي يوفرها الأموال من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الإستحقاق وإن نسب المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة إغعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أصلاً في زيادة أرباح حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض أقل خوفاً من تعرض الشركات إلى إحتمالية عدم تسديد هذه القروض.

11. نسب خاصة بتوزيع الأرباح: وهي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نمو هذه الأرباح في المستقبل، أي أن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الإستثمار في الأسهم.[2]

---

[1] **المرجع السابق** ، ص63 .

[2] هشام عريبة ورتاب خوري ، **الأسواق المالية في الدول النامية تطوراتها واهميتها** ، (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد10 ، العدد3 ، 1994م) ، ص 441.

كما تقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح وتمثل نسبة ما يستلمه المستثمر من أرباح موزعه لكل سهم من أسهم ،محقق، وبذلك يمثل نسبة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من إستثماراته. وتعتبر التوزيعات من أهم مصادر التمويل المناسبة والمفضلة للشركات عن غيرها من المصادر أو السبب في ذلك هو أن التوزيعات من أسهل مصادر التمويل المتاحة للشركة وتمثل مصدر تمويل جاهز للشركة بالإضافة إلى ذلك أن التوزيعات لا يترتب عليها التزامات مثل القروض ولا يترتب عليها نفقات تتعلق بالإصدار مثل الإسهم الجديدة.

12. حجم الشركة: يرتبط حجم الشركات بالعديد مع المواضيع المالية والإقتصادية والإدارية والمحاسبية ولهذا يعتبر على درجة عالية من الأهمية إلا أنه لا يوجد هناك مقياس متفق عليه لتمثيل حجم الشركة.

حيث أن مقاييس الحجم المختلفة والمستخدمة في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات الشركة بشكل مختلف وأن إختلاف كل منها سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أداء الشركة بشكل مستقل. إن أكثر المقاييس شيوعاً لحجم الشركات وأكثرها إستخداماً (إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد المساهمين وعدد العاملين وصافي المبيعات).

وفي هذه الدراسة سيتم أخذ مقياس واحد للحجم هو إجمالي الأصول.

إجمالي الأصول: يعتبر إجمالي الأصول أحد المقاييس الأساسية لحجم الشركات وهو عبارة عن الموارد الإقتصادية المملوكة من قبل الشركة والتي من المتوقع الإستفادة منها في العمليات المستقبلية وهي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل، وتنقسم إلى قسمين الأول أصول مادية ملموسة والأخرى غير ملموسة.[1]

[1] احمد القاطمين ، **علاقة حجم المؤسسة ، دراسة علي عينة من المؤسسات المصرفية** ، (مجلة دراسات في العلوم الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد6 ، 1995م) ، ص28.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من المراجعين والمحاسبين التابعين لعينة المصارف السودانية الاتية:

1. بنك السودان المركزي.
2. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

أولاً: بنك السودان المركزي:

1. خلفية تاريخية عن نشاة بنك السودان المركزى:

إن المتتبع للتطور التاريخي لمسيرة بنك السودان المركزي للفترة ما قبل قيام بنك السوان وحتى الآن، يلاحظ أن تلك المسيرة قد مرت بمجموعة من الفترات والمراحل الفرعية أهمها الآتي:[1]

المرحلة الأولى: فترة ما قبل قيام بنك السودان:

تميزت تلك الفترة بالآتي:

1. كانت بعض وظائف البنك المركزي مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد ، لجنة العملة السودانية وفرع البنك الأهلي المصري. فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الأرصدة الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين للإسترليني والدولار يديرهما علي التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز (D.C.O.) . أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة والاحتفاظ بالجزء الآخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة. كذلك كان فرع البنك الأهلي المصري يقوم بإدارة الأعمال المصرفية للحكومة الى جانب قيامه بمهمة العمل كمصرف للبنوك التجارية وقد كان فرع البنك الأهلي المصري في السودان في وضع لا يسمح له بالعمل كمستشار للحكومة في الشئون المالية والنقدية ولا كمستشار للبنوك التجارية ولا كمراقب لها، رغم أنه كان يقوم بدور المقرض الأخير، إلا أن وزارة المالية والاقتصاد كانت تقوم ببعض المراقبة علي قروض البنوك من البنك الأهلي المصري، كما كانت تفرض بعض القيود النوعية علي نشاط البنوك التمويلي.

[1] متاح على الموقع الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي، www.cbos.gov.sd تاريخ الدخول 2023/1/4م

2. هيمنة فروع البنوك الأجنبية سالفة الذكر علي مجمل النشاط المصرفي بالسودان وتوجيه التمويل لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار .

3.عدم وجود عملة وطنية حيث كانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتان حتى أنشئت لجنة العملة السودانية في عام 1956م حيث أصدرت أول عملة وطنية عام 1958م.

المرحلة الثانية: فترة ما بعد الاستقلال:

في هذه الفترة برزت عدة ثوابت تمثلت في الاتي:[1]

1. ضرورة وجود بنك مركزي وطني لتنظيم عملية إصدار العملة الوطنية.

2. الحاجة الملحة لتنظيم السياسات التمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.

3. ضرورة إنشاء بنك مركزي لحفظ حسابات الحكومة ويكون مستشارا لها في الشئون المالية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة تأهيل المشاريع التنموية القائمة آنذاك.

4. تبنى الحكومة في تلك الفترة برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا تطلب وجود بنك مركزي يعمل علي جذب المدخرات لداخل الجهاز المصرفي بغرض توفير التمويل اللازم لتلك البرامج.

المرحلة الثالثة: فترة إنشاء بنك السودان:

مما تقدم اتضح جليا مدى الحاجة لإنشاء بنك مركزي يعمل علي ترقية وتطوير الجهاز المصرفي بالسودان ليسهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي أواخر ديسمبر 1956م تمّ تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وهم: Oliver Weale نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي لسان فرانسيسكو رئيساً وعضوية كل من: Alan R–Holmes و Andrew E. Primer من الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك لعمل دراسة لإمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف

[1] متاح على الموقع الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي، www.cbos.gov.sd تاريخ الدخول 2023/1/4م

مارس ١٩٥٧م وتمت الموافقة عليه. إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتى عام 1959م وقد تم افتتاح البنك رسمياً في يوم ٢٢ فبراير 1960م.

هذا وقد حددت المادة(5) من قانون بنك السودان لسنة 1959م الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك والمتمثلة في تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية المساعدة علي تنمية نظام مصرفية ونظام للنقد والإئتمان في السودان ، والعمل علي استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد علي نحو منتظم ومتوازن وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشئون المالية.

وعلي ضوء قانون بنك السودان لسنة 1959م (بتعديلاته المختلفة) فإن بنك السودان يعتبر مستقلاً عن الحكومة إذ أن إدارته أسندت الى مجلس إدارة مسئولاً عن رسم سياسة البنك وإدارة شئونه العامة وأعماله، كما أسندت إدارة شئون البنك اليومية للمحافظ ويكون مسئولاً عنها أمام المجلس، كما نص القانون علي أن بنك السودان هيئة قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية وخاتم عام ويجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها. ومن هنا كان لابد من أن يستشعر البنك أهمية وضع الهيكل الإداري والوظيفي وفق الأغراض والأهداف التي من أجلها أنشئ البنك. وذلك لأن الهيكل الإداري والوظيفي يجب أن يكون ترجمة واقعية وتنزيلاً لتلك الأهداف لأرض الواقع لكي يتمكن البنك من الاضطلاع بدوره بالصورة المطلوبة.

فلذلك تمثل الهيكل الإداري في إيجاد إدارات تقوم بوظائف البنك التالية:

1. إصدار النقود.
2. بنك الحكومة ومستشارها المالي
3. إدارة إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي
4. بنك البنوك ويتمثل ذلك في الآتي :

أ. الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك.

ب. المقرض الأخير للبنوك.

ج عمليات المقاصة والتسويات المالية.

د. الإشراف علي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

5. إصدار السياسة النقدية والتمويلية

من الطبيعي أنه بعد إنشاء بنك السودان أن تولت الإدارة خصيات سودانية ومن ثم تم إعفاء كبار موظفي البنك الأهلي المصري ذوي الجنسيات المصرية وقد كان أول محافظ هو السيد/ مأمون بحيري وفي نفس الوقت تم الإبقاء علي صغار الموظفين الذين كانوا يعملون مع البنك الأهلي المصري. ونسبة للاختلاف الجوهري بين طبيعة عمل ونشاط وأغراض البنك الأهلي المصري وبنك السودان فقد ظهرت الحاجة الملحة لموظفين من حملة الشهادات الجامعية ومن ثم تم تعيين عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية الى جانب استيعاب عدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية. وذلك للقيام بأعباء البنك المركزي ذات الطبيعة الكلية (Macro) والتي تختلف في طبيعتها عن عمل ونشاط فرع البنك الأهلي المصري ذو الطبيعة الجزئية (Micro) .

الفترة الرابعة: فترة التغيرات المتلاحقة في مسيرة البنك:

من المعلوم بأن مهام البنك المركزي عند إنشائه قد بنيت على اساس التوصيات التي تقدم بها خبراء بنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي، الذي جاءت متطابقة لمتطلبات النظام الرأسمالي، وظلت على ماهي عليه ، حتى جاء انقلاب –25 مايو1969م وكان وقتها بملامح اشتراكية ، لذلك تبنى بنك السودان تطبيق سياسات التأميم التى اعلنتها الدولة في عام 1970 وقد شهدت هذه الفترة (1969) – (1975) الاتي:

أ . وضع سياسات تهدف الى ربط التمويل التنموي بالخطة الانمائية للدولة.

ب. توجيه الموارد نحو اهداف معينة تحددها الدولة

ج. توزيع التمويل على القطاعات المختلفة وفق اولويات تضعها

وفي أواخر عام 1975 لاحت بادرة انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً على العالم الاشتراكي والراسمالي والإسلامى على السواء ، لذلك أنتهجت الدولة سياسة الاقتصاد المفتوح The open door–policy" ومن ثم تمت دعوة العالم للاستثمار في السودان وتم اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976 وبموجب ذلك سمح بنك السودان للبنوك الاجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة ان لا يقل رأس المال المدفوع عن 10 ملايين دولار ، وأنتشرت في هذه الفترة العديد من البنوك ومن ضمنها البنوك الاسلامية

وخلال هذه الفترة (1960 – 1983) ظل بنك السودان يستخدم ادوات السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في التحكم في عرض النقود من خلال استخدام معدلات اسعار الفائدة، وتغيير نسب الاحتياطي النقدي، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية). في سبتمبر 1983 اصدر بنك السودان منشوراً للبنوك العاملة يمنع فيه التعامل بالفائدة، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كأدوات جديدة لإدارة السياسة النقدية للبنك المركزي ، وقد شهدت الفترة الأولى من إسلام الجهاز المصرفي (1984) – (1989) مرونة في تطبيق الصيغ الإسلامية، حيث سمح للبنوك في عام 1986 بالعمل أما وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي ، واستمر الحال هكذا إلى أن تم الإعلان عن تعميق إسلام الجهاز المصرفي في عام 1990 وبذلك تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية في عام 1992 وألزمت المصارف بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على نظام مصر في إسلامي بكامله، وبدأ في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي. في عام 2005 وبموجب إتفاقية السلام الشامل وخاصة البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة – الذي يركز على البنوك والعملة والسياسة النقدية والإقتراض – تم إعتماد قيام نظاميين مصرفيين مختلفين إسلامي في الشمال ، وتقليدى في الجنوب ، وبذلك أصبح بنك السودان المركزي يشرف على سياسة نقدية واحدة يتم تطبيقها فى ظل وجود نظامين مختلفين ، لذلك تم تأسيس جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي وذلك لمقابلة حاجة الجنوب للخدمات المصرفية التقليدية والمساهمة في نشر الوعى المصرفي وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

مسئوليات البنك الإساسية:

(أ) تأمين إستقرار الأسعار والمحافظة على إستقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها.

(ب) وضع السياسة النقدية وتنفيذها إعتماداً في المقام الأول على آليات السوق بما يساعد على تحقيق الأهداف القومية للإقتصاد.

(ج) تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية المتوازنة.

(هـ) الإلتزام في ادائه وواجباته وتحقيق أغراضه وممارسة سلطاته وإشرافه ورقابته على النظام المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المصرفية التقليدية

(و) يتكون النظام المصرفي السوداني من نظام مصرفي مزدوج أحدهما إسلامي في شمال السودان والآخر تقليدي في جنوب السودان .

الإطار القانوني الحاكم لعمل البنك :-

1. قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002م
2. قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004م
3. قانون بيع الأموال المرهونة لسنة 1991م
4. قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2003م
5. قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية 1994م
6. قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2007م
7. قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م

2. **الهيكل الإدارى للبنك:**

أ. مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء ويرأسه السيد المحافظ ، ويضم نائبيه وستة أعضاء من ذوى المؤهلات والكفاءات العالية والخبرة ويتم تعيينهم جميعاً من قبل رئيس الجمهورية ويخضع المجلس لإشراف رئاسة الجمهورية، ويتولى مسئولية تنظيم سياسة البنك وإداة شئونه العامة وأعماله وكذلك إقرار السياسات النقدية.

ب. قطاعات وإدارات البنك وفروعه :

يتكون البنك من 5 قطاعات، وهذه القطاعات تضم 15 إدارة عامة (وفقاً لما هو موضح في الشكل أدناه)، وكذلك يضم 12 فرعاً مقسمة في ولايات السودان المختلفة (مدنى، القضارف، بورتسودان، كوستي، الأبيض، عطبرة، دنقلا، الفاشر، نيالا، يای، واو وملكال)، بجانب فرع بنك جنوب السودان الذي يراسه نائب محافظ وهو فرع ذو أعباء ومهام استثنائية تتعلق بالتصديق لوحدات النظام المصرفى التقليدى

بالجنوب والرقابة والتفتيش وفتح حسابات بالنقد الأجنبى لدى المراسلين وحفظ حسابات حكومة الجنوب .

ثانياً: نبذة عن مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية:

1. نشأة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

بدأ ميلاد بنوك الإدخار في العالم في الدول الأوربيه في أوائل القرن التاسع عشر بهدف مساعدة الذين يعانون من وطأة الفقر ثم إنتشرت في أجزاء أخرى من الالم، وأفتتح بنك الإدخار السوداني في يوم الإدخار العالمي الموافق 31 اكتوبر 1974م وأختيرت مدينة ودمدني مقراً لرئاسته لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين والمهنيين وذوي الدخول المتوسطة والمحدودة، وتعاظم الإهتمام أكثر بهذه الفئات بعد قيام قمة التنمية الإجتماعية عام 1995م يكوبنها جن والتي نادت بتخفيف حدة الفقر والبطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات وآليات خاصة لتخفيف وطأة الفقر ضمن سياساتها الإقتصادية الكلية.[1]

في هذا الإطار وتماشياً مع توجيه هذه القمة أصدر السيد / رئيس الجمهورية مرسوماً مؤقتاً في التاسع عشر من شهر نوفمبر عام 1995م يقضي بتحويل بنك الإدخار السوداني إلى مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعيه ملكاً لفقراء السودان يعمل كزراع للدولة في تخفيف حدة الفقر واتخذ من الخرطوم مقراً له بدلاً من مدينة ودمدني تماشياً مع مقتضيات قانونه لسنة 1996م.

يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفيه والماليه داخلياً وخارجياً لدعم وتقوية مركزه المالي بالصورة التي تمكنه من أداء دوره الأساسي وإنجاز رسالته السامية المتمثلة في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة على الإنتاج ولا تملك وسائله وذلك من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة التي تتناسب مع كفائتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية وبضمانات ميسره تناسبهم وتتفق وإمكانياتهم، حيث تساهم هذه المشروعات الممولة في خلق فرص عمل وتطوير ممارسة الإنتاجية والحرفيه للمرأه وتعميق مفهوم العمل الحر وخفض نسبة العطالة في المجتمع كإضافة فاعلة للإقتصاد القومي كما يعمل

[1] **منشورات بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية**، مجلة البنك السودانية، للعام 2018م، ص3

المصرف كاليه لتنسيق جهود المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تخفيف حدة الفقر من خلال عمل مصرفي مؤسسي يوظف المال لأغراض التنمية الاجتماعية، كما يقوم المصرف بتمويل الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدانة من خلال تمويل البنيات التحتيه بالولايات إضافه إلى ذلك يتفرد المصرف بتقديم خدمات إجتماعية أخرى منها على سبيل المثال (محفظة الخريج توزيع الدعم الإجتماعي، صرف كفالة الطلاب، مشروع تسليف الطالب الجامعي، التسجيل الإلكتروني بالجامعات).

2. نشاط مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

أ. تنمية الوعي الإدخاري وتشجيعه لدى المواطنين وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنميه الإقتصادية والاجتماعيه وفق لأحكام وقواعد الشريعة الإسلاميه وهديها.

ب. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات ذات الأولويه وعلى وجه الخصوص مشروعات الفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجه وأرباب المعاشات وأصحاب العمل مع مراعاة الضمانات اللازمة لظروفهم.

ج. تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعيه في مجال المشاريع الإستثمارية لقطاعات صغار المنتجين. د. القيام بجميع الأعمال المصرفيه والمعاملات الماليه والتجارية والإستثماريه ومعاملات النقد الأجنبي من صادر ووارد وتحاويل خارجيه والمساهمه في مشروعات التنميه أياً كان نوعها.

هـ. تقديم خدمات إجتماعيه خاصه لا تقدمها البنوك الأخرى.

3. أهداف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية :

تتمثل أهداف المصرف في الآتي:[1]

أ. القيام عموماً بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

ب. تخطيط سياسة المصرف الادخارية ووضع قواعد الاشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذها في أطار السياسة العامة للدولة.

[1] **منشورات بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية**، مجلة البنك السودانية، للعام 2018م، ص4

ج. توجيه موارد المصرف نحو النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية الاقتصادية .

د. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود ومستحقي الزكاة والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل، مع مراعات الضمانات الملائمة لظروفهم.

هـ. تمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشاريع الاستثمارية للقطاعات المذكورة أعلاه.

4. التقرير الإداري والمالي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

في سبيل إنجاز أهدافه ورسالته بذل المصرف جهوداً مقدره لخلق بيئة عمل مصرفيه سليمه تلبي متطلبات العمل المصرفي الحديثة وتراعي خصوصية المصرف التنموية مما كان له أثراً إيجابياً على أداء المصرف في نهاية العام 2012م، حيث حقق نمواً كبيراً في كل المؤشرات وتكللت تلك الجهود بالتوسع الأفقي والإنتشار الجغرافي للمصرف، مع إحكام الضبط الداخلي وإدخال أحدث التقنيات والتطوير المصرفي وتهيئة بيئة العمل بتأهيل وتشييد عدد من المباني وتأهيل وتدريب العاملين وتوسيع مظلة التمويل الأصغر، ونوجز بعض الجوانب الأساسيه لأداء المصرف خلال العام 2012م في ما يلي:[1]

أ. الإنتشار الجغرافي:

حقق المصرف إنتشاراً واسعاً غطى كل ولايات السودان، على الرغم من ضعف رأس ماله، حيث أصبح للمصرف فروع، وخاصة في المناطق الأقل نموا وأشد فقراً مضحياً بالأهداف الربحيه، وعليه فقد تم خلال ال عام 2011م فتح فرعي الكومة والصباغ وتوكيلي الخوي والكاملين أما خلال عام 2012م تم فتح فروع للمصرف في كل من:

- أبو حمد بولاية نهر النيل.
- كادقلي بولاية جنوب كردفان.
- الفرع النموذجي للتمويل الأصغر بالخرطوم .

[1] **منشورات بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية**، مجلة البنك السودانية، للعام 2018م، ص5

كما تم ترفيع عدد من التواكيل إلى فروع وتشمل مايلي:

- الخوي بولاية شمال كردفان.
- الكاملين بولاية الجزيرة.
- تمبول بولاية الجزيرة.

بلغ عدد فروع المصرف العاملة بنهاية ال عام 2012م عند 39 فرع.

ب. إحكام الضبط الداخلي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية :

شهد ال عام 2012م تطوراً مهماً في مجال الضبط المؤسسي حيث أعيدت هيكلة إدارة التفتيش والمراجعة الداخليه بإنشاء أربعة وحدات رئيسه أريد بها مراقبة ومراجعة المصرف تمثلت في الآتي:

ا. بدأ التسجيل الإلكتروني حديثاً بمصرف الإدخار والتنمية الإجتماعيه وذالك توفيراً للوقت والجهد للجامعة والطلاب، ومصرف الإدخار لديه ستة منافذ لتحصيل الرسوم الجامعية إلكترونياً وهي فرع سنار، القضارف، الفاشر، التشيشيبه، شندي، النشيشيبة، شندي ، وتوكيل جامعة النيلين.

ب. اعلنت شركة الخدمات المصرفية عن منتجها الجديد تحت مسمي المحفظة الالكترونية بالتعاون مع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والذي بإذن الله سيكون عاملا مساعدا في تعميم البطاقة المصرفية علي طلاب الولايات ونشر ثقافة الادخار، وسيقوم المصرف بإصدار بطاقات بلاستيكية بأسمة وعليها شعار المصرف ومسجلة لدي المحول القومي شبيهة ببطاقات الصراف الآلي.

المبحث الثاني

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

اولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا الجزء وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

1- مجتمع الدراسة:

يعرف المجتمع بأنه الجماعة التي يهتم بها الباحثون والذي يريد أن يخلص بها إلى نتائج قابلة للتعميم عليها. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في البنوك محل الدراسة.

2. عينة الدراسة:

هي جزء من أجزاء المجتمع الذي يقوم الباحثون بإجراء الدراسة عليها. عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على العاملين بالبنوك محل الدراسة، وقد استجاب عدد (50) مبحوث، حيث أعادوا تكملتها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث تفصيلها كالآتي:

1 +الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من 20 سنة، 20 سنة وأقل من 30 سنة، 30 سنة وأقل من 40 سنة، 40 سنة وأقل من 50 سنة، 50 سنة فأكثر)

2 +الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3 +الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، بنوك وتمويل، اقتصاد، أخرى)

4 +الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين السودانيين، زمالة المحاسبين القانونيين العربية، زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، لا توجد زمالة، أخرى).

5 +الأفراد من مختلف المسميات الوظيفية (محاسب، مدير مالي، مدير إداري، مراجع داخلي، مراجع خارجي، أخرى).

6 +الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، 6-10 سنوات، 11-15 سنة، 16-20 سنة، 21 سنة فأكثر).

3. معدل استجابة العينة:

م	البيان	الإستجابة
1	عدد الإستبانات الموزعة للمستجيبين	50
2	عدد الإستبانات التي تم استرجاعها	50
3	عدد الإستبانات التي لم تسترد	0
4	عدد الإستبانات الغير صالحة	0
5	عدد الإستبانات الصالحة للتحليل	50

المصدر: إعداد الباحثونون بالإعتماد على بيانات الدراسة، 2023م

4. أداة الدراسة

أ -التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة:

اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة. أرفقت مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمي الوظيفي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (20) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الإثنتين، بواقع (10) عبارات لكل فرضية.

5. تصميم استمارة استبانة الدراسة الميدانية:

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذا البحث تم تصميم الإستبانة بهدف معرفة أثر محاسبة المسؤولية الإجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي، والإستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية، وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة، ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحثونون خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

أ. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

ب. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الإستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين والأكاديميين كمحكمين، حيث طلب منهم إبداء آرائهم

وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى إتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة، وفي ضوء ملاحظاتهم تم ما يلي:

i. حذف الفقرات التي أقترح حذفها.

ii. تعديل بعض الفقرات وصياغتها لتعطي المدلول المقصود منها، وبعدها تم إعداد الإستبانة في صورتها النهائية.

6. إختبار درجة المصداقية:

أ. الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

ب. الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً.

كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

i. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان–براون.

ii. معادلة ألفا–كرونباخ.

iii. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

iv. طريقة الصور المتكافئة.

v. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثونون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان–براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

يوضح الجدول رقم (1/2/3) الثبات والصدق الإحصائي لإجابات افراد العينة علي عبارات الفرضيات

الجدول (1/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحاور

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.91	0.93
الثانية	0.86	0.89
الثالثة	0.88	0.92

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من نتائج الجدول (1/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاثة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة إلى(100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

i. الأشكال البيانية، التوزيع التكراري للإجابات.

ii. النسب المئوية.

iii. معامل ارتباط بيرسون، معادلة سبيرمان–براون لحساب معامل الثبات.

iv. الوسيط.

v. اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يعرض الباحثون تحليلاً للبيانات الشخصية لعينة الدراسة كالأتي:

1. العمر:

يوضح الجدول (2/2/3) والشكل (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	0	%0
20 وأقل من 30 سنة	6	%12
30 وأقل من 40 سنة	22	%44
40 وأقل من 50 سنة	12	%24
50 سنة فأكثر	10	%20
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (1/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

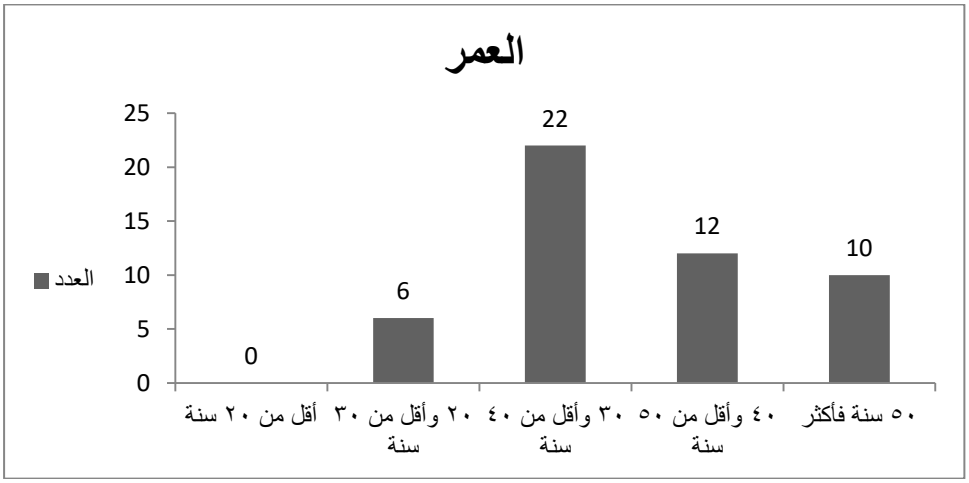

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يبين الجدول (2/2/3) والشكل (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (20 وأقل من 30 سنة) عددهم (6) مبحوثين بنسبة (12%) والفئة العمرية (30 وأقل من 40 سنة) عددهم (22) مبحوث بنسبة (44%) والفئة العمرية (40 وأقل من 50 سنة) عددهم (12) مبحوث بنسبة (24%) والفئة العمرية (50 سنة فأكثر) عددهم (10) مبحوثين بنسبة (20%).

2. المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (3/2/3) والشكل (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	18	%36
دبلوم عالي	8	%16
ماجستير	16	%32
دكتوراة	3	%6
أخرى	5	%10
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (2/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

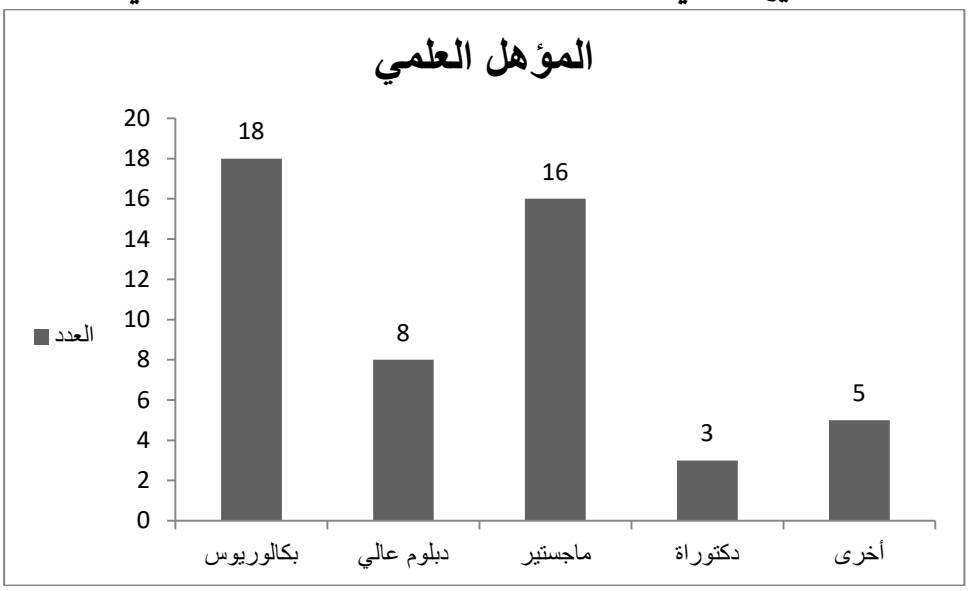

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (3/2/3) والشكل (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (18) مبحوث وبنسبة (36%)، والدبلوم العالي عددهم (8) مبحوثين بنسبة (16%) ثم حملة الماجستير وعددهم (16) مبحوث بنسبة (32%) والدكتوراة (3) مبحوثين بنسبة (6%)، والمؤهلات العلمية الأخرى (5) مبحوثين بنسبة (10%).

3. التخصص العلمي:

يوضح الجدول (4/2/3) والشكل (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة وتمويل	12	%24
تكاليف ومحاسبة إدارية	3	%6
إدارة أعمال	15	%30
بنوك وتمويل	3	%6
اقتصاد	10	%20
أخرى	7	%14
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (3/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

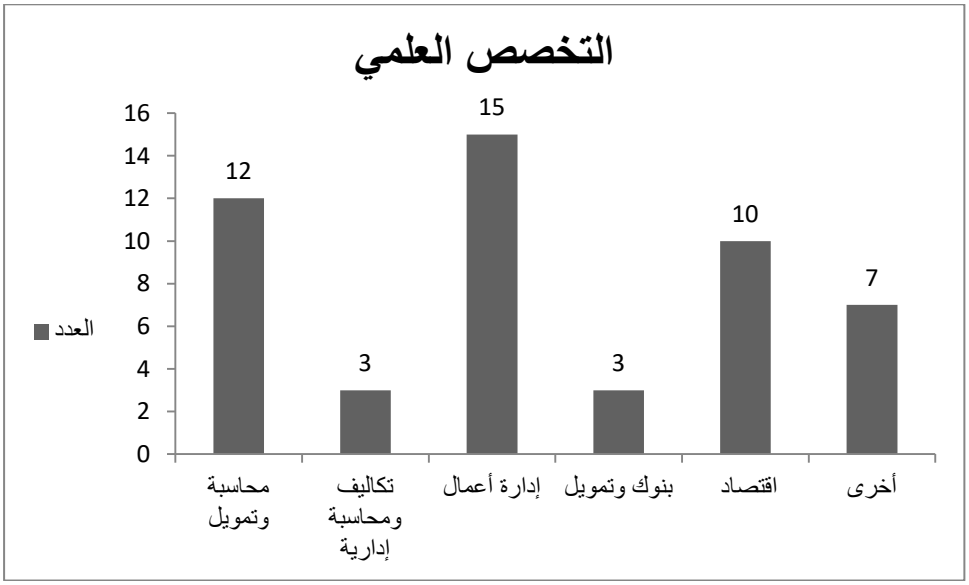

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يظهر الجدول (4/2/3) والشكل (3/2/3) أن التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة (محاسبة وتمويل) عددهم (12) مبحوث بنسبة (24%) و(تكاليف ومحاسبة إدارية) عددهم (3) مبحوثين بنسبة (6%) و(إدارة أعمال) عددهم (15) مبحوث بنسبة (30%) و(بنوك وتمويل) عددهم (3) مبحوثين بنسبة (6%) و(اقتصاد) عددهم (10) مبحوثين بنسبة (20%) و(أخرى) عددهم (7) مبحوثين بنسبة (14%).

4. المسمي الوظيفي:

يوضح الجدول (5/2/3) والشكل (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي.

جدول (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
محاسب	25	%50
مدير مالي	2	%4
مدير إداري	4	%8
مراجع داخلي	12	%24
مراجع خارجي	4	%8
أخرى	3	%6
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (4/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

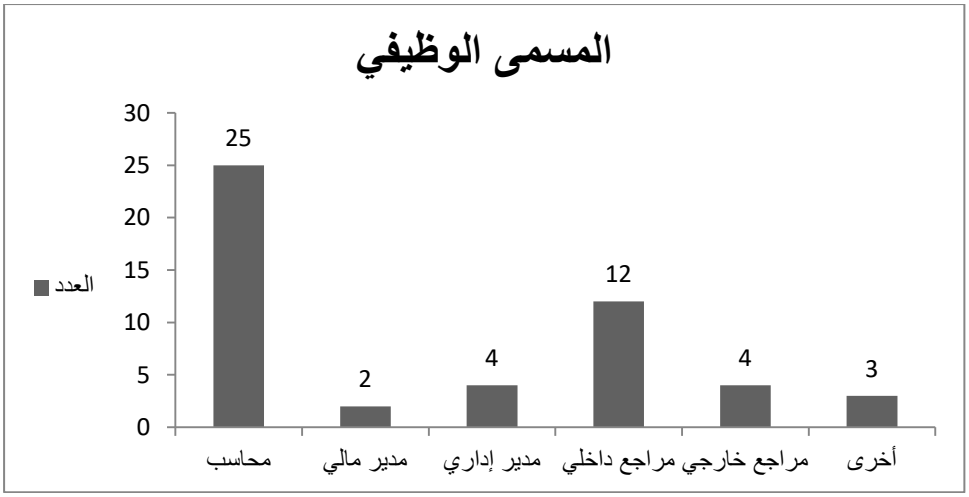

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (5/2/3) والشكل (4/2/3) أن أفراد عينة الدراسة من أصحاب المسمى الوظيفي محاسب عددهم (25) مبحوث بنسبة (50%) ومدير مالي (2) مبحوث بنسبة (4%) ومدير إداري (4) مبحوث بنسبة (8%) ومراجع داخلي (12) مبحوث بنسبة (24%) ومراجع خارجي (4) مبحوث بنسبة (8%) وأخرى (3) مبحوثين بنسبة (6%).

5. المؤهل المهني:

يوضح الجدول (6/2/3) والشكل (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	%2
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	1	%2
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	9	%18
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	14	%28
أخرى	10	%20
لا يوجد	15	%30
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

شكل (5/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

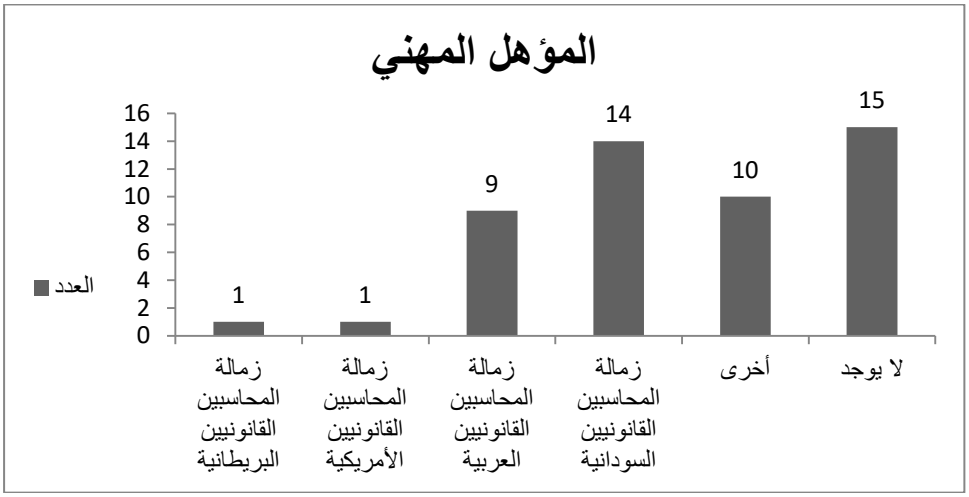

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يظهر الجدول (6/2/3) والشكل (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث كانت الأغلبية لديهم مؤهلات مهنية ولكنها غير مذكورة في استمارة الاستبيان، والأقلية من يحملون زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية وزمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية بعدد (1) فرد لكل منهم بنسبة (2%) لكل منهم.

6. سنوات الخبرة:

يوضح الجدول (7/2/3) والشكل (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	10	%20
6-10 سنوات	16	%32
11-15 سنة	17	%34
16-20 سنة	3	%6
21 سنة فأكثر	4	%8
المجموع	50	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (6/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

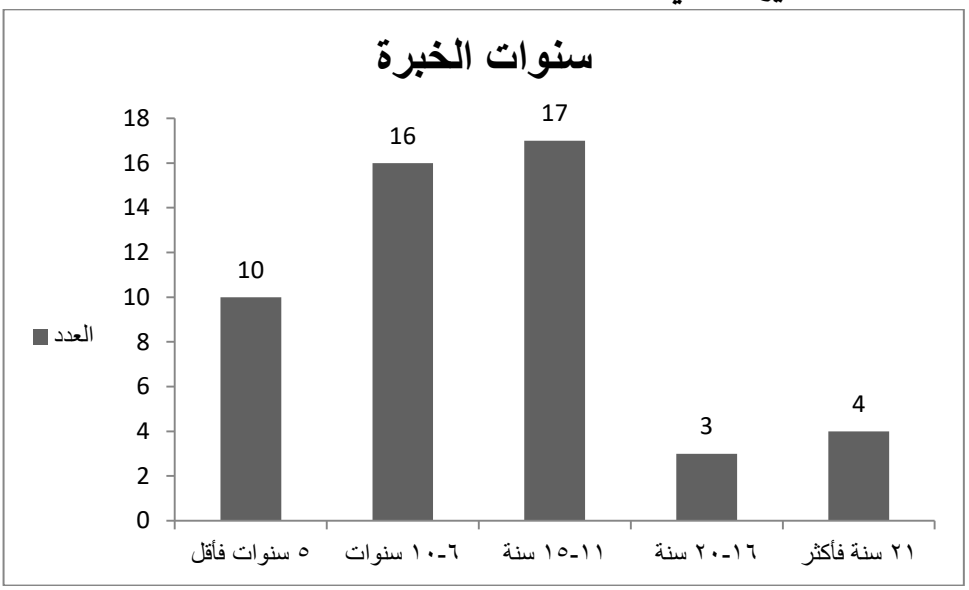

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (7/2/3) والشكل (6/2/3) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية 5 سنوات فأقل عددهم (10) مبحوثين بنسبة (20%) و(6-10 سنوات) عددهم (16) مبحوث بنسبة (32%) و(11-15 سنة) عددهم (17) مبحوث بنسبة (34%) و(16-20 سنة) عددهم (3) مبحوثين بنسبة (6%) و(21 سنة فأكثر) عددهم (4) مبحوثين بنسبة (8%).

ثالثاً: تحليل بيانات الإستبانة:

تـم توزيـع الاسـتبيان علـى عينـة الدراسـة المقـررة (51) فـرداً، وقـد تـم تفريـغ البيانـات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) إجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الأول

الجدول (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

ت	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم التعيين في المصرف على أساس الكفاءة.	العدد	12	21	13	3	1
		%	24	42	26	6	2
2	يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب.	العدد	12	28	3	6	1
		%	24	56	6	12	2
3	يمنح المصروف فرص متكافئة للخضوع إلى برامج التدريب.	العدد	8	25	12	3	2
		%	16	50	24	6	4
4	نظام الأجور والمكافآت بالمصرف محفز لأداء الأعمال.	العدد	14	19	10	3	3
		%	28	38	20	6	6
5	يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين.	العدد	17	24	6	2	1
		%	34	48	12	4	2
6	يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في إتخاذ القرارات.	العدد	9	22	11	6	2
		%	18	44	22	12	4
7	يسمح للمصرف تعويضات مالية في المرض أو العجز.	العدد	13	28	5	4	0
		%	26	56	10	8	0
8	محاسبة المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المصرف.	العدد	16	26	7	1	0
		%	32	52	14	2	0
9	يساهم المصرف في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع.	العدد	19	27	3	1	0
		%	38	54	6	2	0
10	المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية.	العدد	16	23	8	3	0
		%	32	46	16	6	0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

من خلال الجدول (8/2/3) والذي يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول: محاسبة المسؤولية الإجتماعية:

يلاحظ الباحثون في العبارة الأولى القائلة "يتم التعيين في المصرف على أساس الكفاءة"، نجد أن عدد (12) مبحوث بنسبة (24%) يوافقون بشدة، وعدد (21) مبحوث بنسبة (42%) يوافقون عليها، بينما نجد عدد (13) مبحوثين بنسبة (26%) محايدون، وعدد (3) مبحوثين بنسبة (6%) لا يوافقون، وعدد (1) مبحوث بنسبة (2%) لا يوافقون بشدة.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثانية القائلة " يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب"، نجد أن عدد (12) مبحوث بنسبة (24%) يوافقون بشدة، وعدد (28) مبحوث بنسبة (56%) يوافقون عليها، بينما نجد عدد (3) مبحوث بنسبة (6%) محايدون، وعدد (6) مبحوثين بنسبة (12%) لا يوافقون، وعدد (1) مبحوث بنسبة (2%) لا يوافقون بشدة.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثالثة القائلة " يمنح المصروف فرص متكافئة للخضوع إلى برامج التدريب"، نجد أن عدد (8) مبحوث بنسبة (16%) يوافقون بشدة، وعدد (25) مبحوث بنسبة (50%) يوافقون، بينما نجد عدد (12) مبحوث بنسبة (24%) محايدون، وعدد (3) مبحوث بنسبة (6%) لا يوافقون وعدد (2) مبحوث بنسبة (4%) لا يوافقون بشدة على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الرابعة القائلة " نظام الأجور والمكافآت بالمصرف محفز لأداء الأعمال" نجد ان عدد (14) مبحوث بنسبة (28%) يوافقون بشدة، وعدد (19) مبحوث بنسبة (38%) يوافقون عليها، بينما عدد (10) مبحوث بنسبة (20%) محايدون، وعدد (3) مبحوث بنسبة (6%) لا يوافقون وعدد (3) مبحوثين بنسبة (6%) لا يوافقون بشدة على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الخامسة القائلة " يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين" نجد ان عدد (17) مبحوث بنسبة (34%) يوافقون بشدة، وعدد (24) مبحوث بنسبة (48%) يوافقون عليها، بينما عدد (6) مبحوثين بنسبة (12%) محايدون، وعدد (2) مبحوث بنسبة (4%) وعدد (1) مبحوث بنسبة (2%) لا يوافقون بشدة على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة السادسة القائلة " يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في إتخاذ القرارات"، نجد أن عدد (9) مبحوث بنسبة (18%) يوافقون بشدة، وعدد (22) مبحوث بنسبة (44%) يوافقون، بينما نجد عدد (22) مبحوثين بنسبة (5%) محايدون، وعدد (6) مبحوث بنسبة (12%) وعدد (2) مبحوث بنسبة (4%) لا يوافقون على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة السابعة القائلة " يسمح للمصرف تعويضات مالية في المرض أو العجز"، نجد أن عدد (13) مبحوث بنسبة (26%) يوافقون بشدة، وعدد (28) مبحوث بنسبة (56%) يوافقون، بينما نجد عدد (5) مبحوث بنسبة (10%) محايدون، وعدد (4) مبحوثين بنسبة (8%) لا يوافقون على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثامنة القائلة " محاسبة المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المصرف"، نجد أن عدد (16) مبحوث بنسبة (32%) يوافقون بشدة، وعدد (26) مبحوث بنسبة (52%) يوافقون، بينما نجد عدد (14) مبحوث بنسبة (3%) محايدون، وعدد (2) مبحوث بنسبة (4%) لا يوافقون على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة التاسعة القائلة " يساهم المصرف في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع"، نجد أن عدد (19) مبحوث بنسبة (38%) يوافقون بشدة، وعدد (27) مبحوث بنسبة (54%) يوافقون، بينما نجد عدد (3) مبحوث بنسبة (6%) محايدون، وعدد (1) مبحوث بنسبة (2%) لا يوافقون على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة العاشرة القائلة "المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية"، نجد أن عدد (16) مبحوث بنسبة (32%) يوافقون بشدة، وعدد (23) مبحوث بنسبة (46%) يوافقون، بينما نجد عدد (8) مبحوث بنسبة (16%) محايدون، وعدد (3) مبحوث بنسبة (6%) لا يوافقون على العبارة أعلاه.

عرض ومناقشة نتائج المحور الأول:

محاسبة المسؤولية الإجتماعية:

وللتحقق من صحة هذا المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمحور الأول، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (9/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يتم التعيين في المصرف على أساس الكفاءة.	4	أوافق
2	يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب.	4	أوافق
3	يمنح المصروف فرص متكافئة للخضوع إلى برامج التدريب.	4	أوافق
4	نظام الأجور والمكافآت بالمصرف محفز لأداء الأعمال.	4	أوافق
5	يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين.	4	أوافق
6	يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في إتخاذ القرارات.	4	أوافق
7	يسمح للمصرف تعويضات مالية في المرض أو العجز.	4	أوافق

8	محاسبة المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المصرف.	4	أوافق
9	يساهم المصرف في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع.	4	أوافق
10	المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول (9/2/3) ما يلي:

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يتم التعيين في المصرف على أساس الكفاءة.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يمنح المصروف فرص متكافئة للخضوع إلى برامج التدريب.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على نظام الأجور والمكافآت بالمصرف محفز لأداء الأعمال.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في إتخاذ القرارات.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يسمح للمصرف تعويضات مالية في المرض أو العجز.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن محاسبة المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المصرف.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يساهم المصرف في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات المحور الأول.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في جدول (9/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول (10/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول (10/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات المحور الأول

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يتم التعيين في المصرف على أساس الكفاءة.	2	10.27
2	يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب.	2	11.18
3	يمنح المصروف فرص متكافئة للخضوع إلى برامج التدريب.	3	11.21
4	نظام الأجور والمكافآت بالمصرف محفز لأداء الأعمال.	3	12.19
5	يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين.	2	12.36
6	يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في إتخاذ القرارات.	2	10.48
7	يسمح للمصرف تعويضات مالية في المرض أو العجز.	2	11.94
8	محاسبة المسؤولية الإجتماعية تمثل أهداف مكملة لنشاط المصرف.	2	10.21
9	يساهم المصرف في إنجاز المشاريع الأساسية للمجتمع.	2	11.28
10	المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية.	2	14.35

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (10/3/3) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (10.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن موثوقية التقارير المالية تجعل المعلومات المحاسبية خالة من التحيز.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (11.18) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الجوهرية تزيد موثوقية التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (11.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تساهم موثوقية التقارير المالية في صدق تمثيل المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (12.19) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن توفر المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار مراجعة وفحص بنود معينة يساعد في وضوح التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (12.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح يهدف إلى تلبية حاجات ورغبات الأطراف المستفيدة في الإفصاح الكامل عبر المعلومات المالية الرشيدة الموجودة داخل التقارير المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (10.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية

وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح يجعل مصداقية المعلومات المحاسبية مواكبة للظروف الطبيعية المحيطة باتخاذ القرارات.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة السابعة (11.94) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يوفر الإفصاح المحاسبي المعلومات المحاسبية القابلة للتحقق من سلامتها.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الثامنة (10.21) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعتبر المعلومات المحاسبية ذات دقة إذا خلت من عملية التحيز.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة التاسعة (11.28) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعتبر المعلومات المحاسبية ذات دقة إذا خلت من عملية التحيز.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة العاشرة (14.35) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعتبر المعلومات المحاسبية ذات دقة إذا خلت من عملية التحيز.

مما تقدم يلاحظ يمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور الأول بالجدول (11/2/3) والشكل (7/2/3) أدناه:

جدول (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	136	%27.3
أوافق	243	%48.7
محايد	78	%15.6
لا أوافق	32	%6.4
لا أافق بشدة	10	%2.0
المجموع	499	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (7/2/3)

التوزيع البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الأول

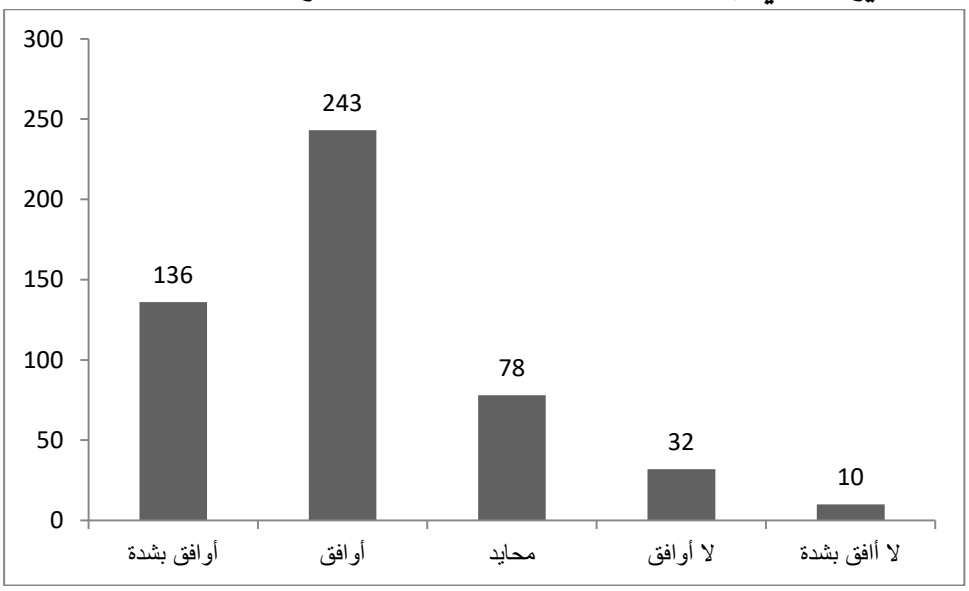

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (11/2/3) والشكل (7/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (136) إجابة وبنسبة (27.3%) موافقون بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(243) إجابة وبنسبة (48.7%) موافقة ، و(78) إجابة وبنسبة (15.6%) محايدة، وعدد (32) إجابات بلا موافقة بنسبة (6.4%) وعدد (10) اجابة لا أوافق بشدة بنسبة (2.0%) وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (49.5) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول

(11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

ممـا تقـدم يسـتنتج أن المحـور الأول والـذي تحـدث عـن أن: "**محاسـبة المسـؤولية الإجتماعية**" قد تحققت.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) إجابات افراد عينة الدراسة علي عبارات المحور الثاني

الجدول (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

(تقويم الأداء المالي)

ت	العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف.	العدد	17	28	5	0	0
		%	34	56	10	0	0
2	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي.	العدد	11	22	9	7	1
		%	22	44	18	14	2
3	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.	العدد	9	26	11	4	0
		%	18	52	22	8	0
4	تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة.	العدد	13	25	12	0	0
		%	26	50	24	0	0
5	استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح.	العدد	8	28	10	4	0
		%	16	56	20	8	0
6	يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار	العدد	12	19	7	9	3
		%	24	38	14	18	6
7	نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق.	العدد	18	21	8	3	0
		%	36	42	16	6	0
8	يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر	العدد	14	22	10	4	0
		%	28	44	20	8	0
9	يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.	العدد	17	19	8	4	2
		%	34	38	16	8	4
10	توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي.	العدد	20	26	4	0	0
		%	40	52	8	0	0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

من خلال الجدول (12/2/3) والذي يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني التي تتحدث عن "تقويم الأداء المالي"

يلاحظ الباحثون في العبارة الأولى القائلة " يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف"، نجد أن عدد (17) مبحوث بنسبة (34%) يوافقون بشدة، وعدد (28) مبحوث بنسبة (56%) يوافقون عليها، بينما نجد عدد (5) مبحوث بنسبة (10%) محايدون.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثانية القائلة " تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي"، نجد أن عدد (11) مبحوث بنسبة (22%) يوافقون بشدة، وعدد (22) مبحوث بنسبة (44%) يوافقون، بينما هنالك عدد (9) مبحوثين بنسبة (18%) محايدون، وعدد (7) مبحوث بنسبة (14%) لا يوافقون بشدة وعدد (1) مبحوث بنسبة (2%) لا يوافقون بشدة على ما ورد في العباره أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثالثة القائلة " تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة"، نجد أن عدد (9) مبحوث بنسبة (18%) يوافقون بشدة، وعدد (26) مبحوث بنسبة (52%) يوافقون، بينما هنالك عدد (11) مبحوثين بنسبة (22%) محايدون، وعدد (4) مبحوث بنسبة (28%) لا يوافقون على ما ورد في العباره أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الرابعة القائلة " تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة"، نجد أن عدد (13) مبحوث بنسبة (26%) يوافقون بشدة، وعدد (25) مبحوثين بنسبة (50%) يوافقون، وعدد (12) مبحوثين بنسبة (24%) محايدون على العبارة أعلاه.

يلاحظ الباحثون في العبارة الخامسة القائلة استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح"، نجد أن عدد (8) مبحوث بنسبة (16%) يوافقون بشدة، وعدد (28) مبحوث بنسبة (56%) يوافقون، وعدد (10) مبحوث بنسبة (20%) محايدون، وعدد (4) مبحوثين بنسبة (8%).

يلاحظ الباحثون في العبارة السادسة القائلة " يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار"، نجد أن عدد (12) مبحوث بنسبة (24%) يوافقون بشدة، وعدد (19) مبحوث بنسبة (38%) يوافقون، وعدد (7) مبحوث بنسبة (14%) محايدون، وعدد (9) مبحوث بنسبة (18%) لا يوافقون وعدد (3) مبحوثين بنية (6%) لا يوافقون بشدة على العبارة.

يلاحظ الباحثون في العبارة السابعة القائلة "نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق "، نجد أن عدد (18) مبحوث بنسبة (36%) يوافقون بشدة، وعدد (21) مبحوث بنسبة (42%) يوافقون، وعدد (8) مبحوثين بنسبة (16%) محايدون، وعدد (3) مبحوث بنسبة (6%) لا يوافقون على العبارة.

يلاحظ الباحثون في العبارة الثامنة القائلة " يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر"، نجد أن عدد (14) مبحوث بنسبة (28%) يوافقون بشدة، وعدد (22)

مبحوث بنسبة (44%) يوافقون، وعدد (10) مبحوثين بنسبة (20%) محايدون، وعدد (4) مبحوث بنسبة (8%) لا يوافقون.

يلاحظ الباحثون في العبارة التاسعة القائلة " يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي"، نجد أن عدد (17) مبحوث بنسبة (34%) يوافقون بشدة، وعدد (19) مبحوث بنسبة (38%) يوافقون، وعدد (8) مبحوثين بنسبة (16%) محايدون، وعدد (4) مبحوث بنسبة (8%) لا يوافقون، وغدد (2) مبحوث بنسبة (4%).

يلاحظ الباحثون في العبارة العاشرة القائلة " توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي"، نجد أن عدد (20) مبحوث بنسبة (40%) يوافقون بشدة، وعدد (26) مبحوث بنسبة (52%) يوافقون، وعدد (4) مبحوثين بنسبة (8%) محايدون.

عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني:

يتحدث المحور على: " **"تقويم الأداء المالي"**.

وللتحقق من صحة هذا المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمحور الثاني، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (13/2/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف	4	أوافق
2	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي.	4	أوافق
3	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.	4	أوافق
4	تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة.	4	أوافق
5	استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح.	4	أوافق
6	يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار	4	أوافق
7	نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق.	4	أوافق
8	يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر	4	أوافق

9	يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.	4	أوافق
10	توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

يتبين من الجدول (13/2/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثاني (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات المحور الثاني.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في جدول (13/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول (14/2/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول (14/2/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات المحور الثاني

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف.	2	12.38
2	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي.	2	11.06
3	تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.	2	15.42

4	تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة.	2	10.37
5	استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح.	3	13.51
6	يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار	2	14.94
7	نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق.	2	12.68
8	يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر	2	10.38
9	يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.	2	12.09
10	توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي.	2	14.26

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (14/2/3) كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (12.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (11.06) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (15.42) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) ، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (10.37) وهذه القيمة أكبر من قيمة

مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) ، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.51) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) ، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته على تحقيق الأرباح.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (14.94) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) ، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (12.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن نسبة صافي الربح التشغيلي لدى المصرف تتم بالإتساق.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (12.09) وهذه القيمة أكبر من

قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (14.26) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي إلى ترشيد ومنح التمويل المصرفي.

مما تقدم يلاحظ تحقق محور الدراسة الثاني لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة المحور بصورة إجمالية لجميع العبارات، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور الثاني بالجدول (15/2/3) والشكل (8/2/3) أدناه:

جدول (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثاني

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	139	%27.8
أوافق	236	%472
محايد	84	%16.8
لا أوافق	35	%7
لا أوافق بشدة	6	%1.2
المجموع	500	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

شكل (8/2/3)

التوزيع البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثاني

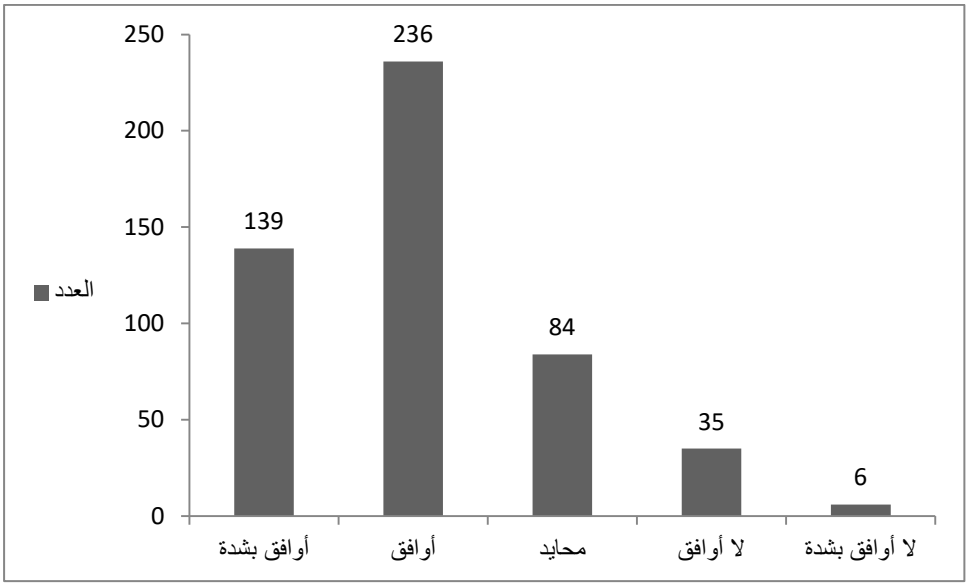

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (15/2/3) والشكل (8/2/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (139) إجابة وبنسبة (27.8%) موافقون بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(236) إجابة وبنسبة (47.2%) موافقة، و(84) إجابة وبنسبة (16.8%) محايدة، و(35) إجابة وبنسبة (7%) غير موافقة، و(6) إجابة وبنسبة (1.2%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (31.16) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (14.75)، واعتماداً على ما ورد في الجدول (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم يستنتج أن محور الدراسة الثاني والذي يتحدث عن: " **تقويم الأداء المالي**" قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج اختبار محاور الدراسة الأربع بالجدول (16/2/3) والشكل (9/2/3) أدناه:

الجدول (16/2/3)

ملخص نتائج اختبار محاور الدراسة

ت	المحاور	قيمة مربع كاي
1	المحور الأول	49.05
2	المحور الثاني	31.16

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2023م

الشكل (9/2/3)

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

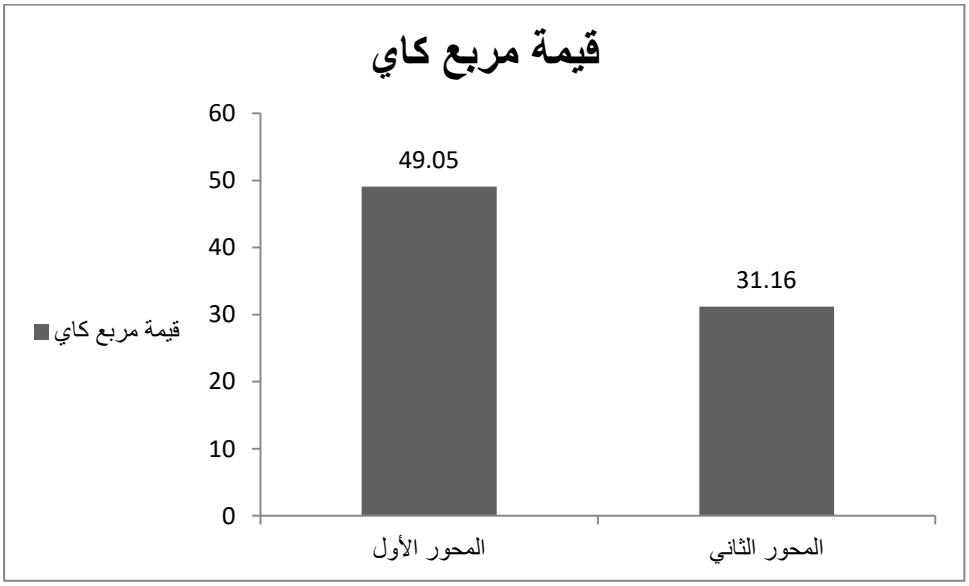

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2023م

يتبين من الجدول (16/2/3) والشكل (11/2/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع محاور الدراسة أن محور الدراسة الأول تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (49.05)، يليها تحقق المحور الثاني بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (31.16).

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحثون للنتائج التالية:

1. خصص المصرف ميزانية كافية لبرامج التدريب للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين.
2. التزام المصرف بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المكافآت والتحفيز للعاملين بالمصرف.
3. ساهمت محاسبة المسؤولية الإجتماعية في استخراج معلومات موثقة عن نسب السيولة السريعة للمصرف.
4. ساعدت محاسبة المسؤولية الإجتماعية من توفير معلومات عن نسب السيولة لقياس كفاءة الأداء المالي.
5. وفرت محاسبة المسؤولية الإجتماعية معلومات عن هيكل التكلفة تساهم في عملية الرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة.
6. قدمت محاسبة المسؤولية الإجتماعية معلومات ملائمة عن نسبة صافي الربح مما ساهم في تقويم الأداء المالي للمصرف.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثون بالآتي:

1. زيادة الإهتمام بمحاسبة المسؤولية الإجتماعية لما لها من دور في توفير معلومات مهمة لتقويم الأداء المالي.
2. الإهتمام بإعداد البرامج التدريبية للعاملين بالمصرف وذلك لتعريفهم بأنشطة المسؤولية الإجتماعية وأهمية تبنيها، كإحدى الوسائل التي تسهم في تقويم الأداء المالي.
3. الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية تجاه الموظفين من خلال المكافآت والتحفيز التي تحقق رضا العاملين للقيام بالمسؤوليات المنوطة بهم على أكمل وجه.
4. الإهتمام بالجانب الإنساني من المسؤولية الإجتماعية لما لها من دور في نشر سمعة المصرف في المجتمع.
5. تغلب مصلحة المصرف العامة على حساب المصالح الخاصة لكي يحافظ على كيان مجتمع مترابط ومتطور.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

1. ابراهيم السبي وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط3، (القاهرة مطابع الأوسعت با جات الشرقية،1908م)، 172هـ.

2. إبراهيم خليل حيدر السعدي ، مشاكل القياس المحاسبي الناجمه عن التضخم واثرها علي استبدال الأصول ، (بغداد: كليه بغداد للعلوم الاقتصادية 2009م)

3. ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، البحوث، 2002م)

4. احمد حسين علي حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة، تسعير المنتجات، تقيم الأداء، نظم الإنتاج الحديثة، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1997م)،

5. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، محاسبة التكاليف المقدمة، (عمان: دار الطبع والنشر والتوزيع، 1999م)

6. احمد محمد بسيوني هاشم، المحاسبة الإدارية، الإطار النظري، أساليب عملية، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م)

7. احمد مطر، التوثيق والتوريدات، (القاهرة: الشركة العربية للتوثيق والتوريد، 2004م)

8. الإمام ابن عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الجزء الأول، (القاهرة: المكتبة التوفيقية بدمت)، من 2010

9. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي واثرة علي عوائد اسهم الشركة، (عمان: دار الحامد للنشر، 2010م).

10. السعيد فرحات جمعه، الأداء المالي لمنظظمات الاعمال والتحديات الراهنة، (الرياض: دار المريخ للنشر 2000م)

11. السعيد فرحات جمعه، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)

12. السعيد فرحان جمعه، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م)
13. الطاهرة خمارة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.
14. الهادي ادم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدوده ، 2010م)
15. اميرة السيد لطفي، فلسفة المراجعة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)
16. توفيق محمد عبد المحسن، الاتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2006م)
17. ريكه السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشاة الاقتصادية المضافة، (الجزائر: د .ن ،2009م)
18. سوزان حسن عبد، الإفصاح عن معلومات الأداء المالي للشركات الصناعية، (اليرموك: جامعه اليرموك، 2003م)
19. شيخ الداؤدي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الأداء، (عمان: المجلة العلمية، 2009م)
20. طاهر محمد صبحي ادريسي ، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجية _ اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، (عمان: دار وائل للنشر، 2009م)
21. طاهر منصور، حسين شاحدة، استراتيجية التنويع والاداة المالي، دراسات العلوم الإدارية، (عمان: دار النشر، 2008)
22. عباس عبدالشافعي، محاسبه التكاليف، قياس وتحليل ورقابه، (مكتبه التجارة والتعاون، القاهرة 1973م)
23. عبد المنعم التهامي، اساسيات الإدارة المالية والاستثمارية، (جهاز نشر الكتاب الجامعي، 2010م)
24. عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، التمويل والإدارة المالية في منشأت الاعمال، (الخرطوم: مطبعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 2006م)

25. عقيل جاسم عبدالله، تقيم المشروعات اطار نظري، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1999م)
26. علا نعيم عبدالقادر واخرون، مفاهيم حديثة إدارة البنوك، (القاهرة: دار البداية ، 2012م)
27. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي، (عمان: دار جليس الزمان، 2010م)
28. فلاح حسين ومؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل واستراتيجي معاصر، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)
29. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجوده الاقتصادية وتقويم المشروعات، (عمان: دار المناهج 2000م)
30. كاظم جاسم العيسواي، الدراسات الاقتصادية وتقويم المشروعات، (عمان: دار النهضة للنشر، 2001م)
31. مامون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1995م)
32. مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدة الاقتصادية، (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع ، 2014م)
33. محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)
34. محمد سمير الصبان، دراسات في الأصول المالية واصول القياس وأساليب الاقتصاد المحاسبي، (بيروت دار الجامعية 1996م)
35. محمد عباس بدوي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، (الإسكندرية: منشاة المعارف ، 2000م)
36. محمد علي الطويل، الإدارة المعاصرة، المحل والمشاكل والكفاءة، (القاهرة: دار الفرجاني 1997م)
37. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال، (عمان: دار اليازراوي للنشر والتوزيع، 2019م)

38. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثرة علي عوائد اسهم الشركات المساهمة ، (عمان: دار الحامد للنشر، 2010م)
39. محمد مطر، التاصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس والعرض والافصاح ،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)
40. محمد مطر، التحليل المالي والأدوات والأساليب العلمية، (عمان: دار وائل للنشر 2002م)
41. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)
42. محمود حسين الجداوي، واخرون، دراسات في المحاسبة الإدارية، (دبي: دار القلم للنشر والتوزيع 1987م)
43. مؤيد السالم ونازم ، ملكاوي ، الأداء المالي لخصائص الهيكل التنظيمي، (عمان: كلية الدراسات العلوم الإدارية 2005م)
44. مؤيد عبد المحسن الفضل، و أ. عبد الكريم هادي شعبان، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشاة (2003م)
45. نبيل ياسين احمد، اطار مقترح للافصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية في الوحدات غير الهادفة للربح، (القاهرة: جامعه سوهاج، كلية التجارة، ابريل 2012م)
46. همزه محمد علي، التحليل المالي لتقويم الأداة والتنبؤ بالفشل المالي، (عمان: دار الورق للنشر، 2006م)
47. وليد ناجي الحيالي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، (عمان: دار مكتبة الحامد،2002م)
48. يحي أبوزيد، اساسيات المحاسبة الإدارية، (اسيوط: جامعة أسيوط، 1993م)
49. يوحنا عبدالله ادم، د. صالح الرزق، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، (عمان: دار حامد، 2000م)

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم علي حمد أمشهر، الأساليب المعاصرة للمحاسبة الإدارية وأثرها على زيادة كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الخدمية، دراسة ميدانية على جامعة سرت – الجماهرية العربية الليبية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ، 2019 م)

2. ابوبكر محمد السنوسي كرم الله، محاسبة المسؤولية ودورها في الرقابة وتقويم الأداء في الوحدات الحكومية دراسة حالة ديون الضرائب الاتحادي، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكلنوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية ، غير منشورة ، 2012م)

3. آيات محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمات قياس الرفاهية الاجتماعية، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م)

بهاء سعد، هيكل التمويل الأمثل في قطاع البترول المصرفي، (المنصورة: جامعة المنصورة ،كلية التجارة ،رسالة دكتوراة الفلسفة في إدارة الاعمال غير منشورة، 1982م)

4. ثائر صبري الغباني، الاطار المقترح للمحاسبة عن تكاليف الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الموحد، (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة للإدارة منشورة ، 1996م)

5. حامد احمد صالح ،معوقات افصاح المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمه، (غزه : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، منشوره 2009م)

6. حسناء الشايبي، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، 2020م).

7. خطاب محمد سعد وداعة الله، محاسبة المسؤولية وأثرها في تخفيض تكاليف الإنتاج في المنشآت الصناعية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م).

8. رانية نور الدين عثمان محمد، القياس والإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية واثرها علي التقارير المالية، دراسة ميدانية للشركات السودانية للاتصالات المحدودة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة 2013م)

9. ريم محمد البلوي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك الإسلامية، دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، 2021م

10. سلوى غالب سعيد المريشي، مدخل محاسبي مقترح لقياس اثر الخصائص النوعية بالمنشاة علي جودة نظم الحوكمة والأداء المالي للمنشاة، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس ، كلية التجارة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ،2014م)

11. سهام احمد سعيد، اثر محاسبة المسؤولية علي تقويم الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل دراسة ميدانية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكلنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، 2010م).

12. صابر عثمان سيد سعد، دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكلنوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوره ، 2013م) .

13. صبري حسن عطية أبو ناموس ، القياس المحاسبي لتكاليف الاجتماعية والبيئية واثره في القوائم المالية المنشورة واتخاذ لقرارات في منظمات الاعمال، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة ،2007م)

14. عبد الرحيم عبد الله احمد ،اثر التضخم النقدي علي معلومات القوائم النقدية، دراسة تحليلية تطبيقية عن سكر كنانة المحدودة لفترة 1997.2000م (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة 2004م)

15. عجيلة محمد، فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال، مفاهيم واسس، (الجزائر: جامعه بشار، كلية التجارة، منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية ، فبراير 2012 م).
16. عز الدين محمد أحمد، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في دعم الميزة التنافسية للمنشآت التجارية في السودان ، دراسة ميدانية على شركة زين السودان للاتصالات، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2017م)
17. فهد راعي الفحماء، مدي التزام الشركات العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة، 2001).
18. فواد احمد محمد ، تقويم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره، (دمشق: جامعه دمشق، كلية اقتصاد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006 م)
19. محمد أحمد الأمين عبد الرازق، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية العاملة في السودان، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2018 م)
20. محمد سالم اللولو، مدي تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة، (الجامعة العالمية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، 2009م)
21. محمد عثمان الفقي، مفهوم القياس المحاسبي، دراسة مقارنة فقة المعاملات، (القاهرة جامعة الازهر، كلية التجاره، 1992)
22. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، (القاهرة: الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، منشورة 2006 م)

23. مضوي عمر محمد احمد، اثر المراجعة البيئية علي الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة، (جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، غير منشورة ، 2001 م)
24. معاوية بحي ابراهيم أدم، القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية لمنظمات الاعمال (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة. 2012م)
25. موسي نوفل ، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة، (عمان :جامعة ال البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002)
26. ناهض نمر محمد الخالدي، أسس القياس والتنظيم المحاسبي في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة علي المصارف في السودان و فلسطين، (الخرطوم: جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا، رسالة في المحاسبة، غير منشورة، 2002م)
27. هدي دياب احمد صالح ،مراجعه الأداء الاجتماعي والبيئي في منظمات الاعمال الهادفة للربح ،(الخرطوم: جامعه ام درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشوره ، 2003م)
28. يوسف محمود جربوع ، مدي تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية، (الخرطوم: جامعه الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة ، 2007م)

ثالثاً: المجلات العلمية:

1. ابراهيم عمر ميده، نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 العدد2، 2003م)
2. احمد القاطمين، علاقة حجم المؤسسة، دراسة علي عينة من المؤسسات المصرفية، (مجلة دراسات في العلوم الإنسانية ، المجلد 23 ، العدد6 ، 1995م)
3. ازهري يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، (جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 2012م)

4. الخلابة محمود، العلاقة بين المؤشرات الأداء المحاسبي ومؤشرات الأداء السوقي، (عمان:الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 28،العدد1، 2010م)
5. الشافعي، نموزج فائض الاسهام الاجتماعي لتقويم أداء الوحدة المحاسبية علي مستوي القومي ، (دمشق ، جامعة دمشق، مجلة دمشق ، السنة السادسة 1984م)
6. داوان عبدالغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، (الجزائر: جامعة ورقلة ، مجلة الباحث العدد24 ، 2006م)
7. طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي، (بغداد: جامعه بغداد، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد3 العدد2 ، 2003م)
8. عباس نوار كحيط الموسوي واخرون، تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والاداه المالي للوحدات الاقتصادية، (عمان: الجامعة التقنية الشمالية، مجلة الكود للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد11 ، 2016م)
9. عبدالعزيز رجب، الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية، (الكويت: جامعه الكويت ، مجلة الاعلوم الاجتماعية ، 1981م)
10. عطا الله محمد السيد منصورر، اطار مقترح لتقيم الأداء الإداري لقطاع البنوك والمصارف، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 17 العدد 1 ، 1995م)
11. محمد الطراونة، التكلنوجيا والهيكل التنظيمي في الموسسات، (عمان: مجلة أبحاث اليرموك ، ب.ت)
12. محمد سالم سلمان، نظرة علي محاسبة المسؤولية الاجماعية من خلال الفكر المحاسبي المعاصر، (بغداد: نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين مجلة المحاسبين، العدد1 ، 1986م)
13. محمد سمير الصبان، المحاسبة الاجتماعية، (الاسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة مجلة كلية التجارة لليموت العلمية، العدد2، 1997)
14. موسى توفيق المزهون، الإدارة بالأهداف منهج متكامل بجمع وظائف الإدارة المنطقة، (عمان، الأردي المطلة العربية تعود الإدارية، العدد الأول، السنة 1984م

15. هشام عريبة ورتاب خوري ، الأسواق المالية في الدول النامية تطوراتها واهميتها، (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد10 ، العدد3 ، 1994م)

16. هناء محمد هلال الحنيطي، إنعام محسن حسن، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، (القاهرة: محاسبة الاجتماعية في البنوك المتخصصة عين شمس – كلية التجارة مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، يوليو 2012م)

17. هواري سويسي، دراسة تحليلية لموشرات قياس أداء الموسسات من منظور خلق القيمة (الجزائر،جامعة ورقة ،مجلة الباحث، العدد7 ، 2010م)

18. ياسمين ممدوح، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد2 ، 2010م)

رابعاً: المنشورات والدوريات والمؤتمرات:

1. حارث كريم العالي، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية (عمان: جامعة فيلادلفيا مورقة عمل في المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، 2005م)

2. سعدون مهدي، عبدالناصر نور، محاسبة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، (القاهره: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية "القيادة الإبداعية " ، 2006 م).

3. منشورات بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية، مجلة البنك السودانية، للعام 2018م

خامساً: المواقع الإلكترونية:

متاح على الموقع الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي، www.cbos.gov.sd
تاريخ الدخول 2023/1/4م

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ة ..... المحترم /ة

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته ،،،

الموضوع : استبانة

يقوم الباحثون بإجراء دراسة بعنوان **(محاسبة المسوؤلية الاجتماعية ودورها في تقويم الأداء المالي)** ، دراسة ميدانية علي بعض المصارف السودانية لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل، حيث يتطلب ذلك الحصول على بعض البيانات لإستكمال هذه الدراسة ونتمنى أن تسهموا معنا ، حيث أن تقديمكم للبيانات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى نتائج أفضل لموضوع الدراسة وبالتالي تحقق أهدافها، ونؤكد لكم أن هذه البيانات سيتم إستخدامها فقط لأغراض البحث العلمي وستحاط بسرية تامه

ولكم وافر الشكر والتقدير ،،،

الباحثون :

احمد خوجلي الأمين البشير

علي فتح الرحمن الأمين علي

الطيب أسامة الطيب محمد

احمد عبدالرحيم محمد مصطفي

زهير محمد احمد حسن

إشراف :

د. محمد حسن ادم ازرق

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) امام الخانة المحددة للإجابة التي تنطبق عليك

1/ العمر :

أقل من 20 سنة	( )	20 سنة وأقل من 30 سنة	( )
30 سنة وأقل من 40 سنة	( )	40 سنة اواقل من 50 سنة	( )
50 سنة فأكثر	( )		

2/ المؤهل العلمي :

بكالريوس	( )	دبلوم عالي	( )
ماجستير	( )	دكتوراه	( )
أخرى	( )		

3/ التخصص العلمي :

محاسبة وتمويل	( )	تكاليف ومحاسبة إدارية	( )
إدارة اعمال	( )	بنوك وتمويل	( )
أقتصاد	( )		

4/ المسمى الوظيفي :

محاسب	( )	مدير مالي	( )
مدير إداري	( )	مراجع داخلي	( )
مراجع خارجي	( )		

5/ سنوات الخبرة :

5 سنوات فأقل	( )	6 - 10 سنة	( )
11- 15 سنة	( )	16- 20 سنة	( )
21 سنة فأكثر	( )		

6/ المؤهل المهني :

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	( )	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	( )
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	( )	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	( )
اخري	( )		

القسم الثاني : قياس متغيرات الدراسة :

المحور الأول : محاسبة المسؤولية الاجتماعية

العبارات	مستوى الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1 – يتم التعيين في المصرف علي أساس الكفاءة .					
2- يخصص المصرف موازنة أموال كافية لبرامج تدريب الموظفين .					
3- يمنح المصرف فرص متكافئة للخضوع الي برامج التدريب .					
4- نظام الأجور والمكافات بالمصرف محفز لاداء الاعمال .					
5- يوفر المصرف الأمان الوظيفي للموظفين .					
6. يسمح المصرف للموظفين بالمشاركة في اتخاذ القرارات .					
7. يمنح المصرف تعويضات مالية في المرض او العجز .					
8. محاسبة المسؤولية الاجتماعية تمثل اهداف مكملة لنشاط المصرف .					
9. يساهم المصرف في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع .					
10. المصارف التجارية تقوم بتطوير المشاريع الأساسية .					

المحور الثاني : تقويم الأداء المالي :

العبارات	مستويات الموافقة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. يتم استخراج معلومات موثوقة عن نسبة السيولة السريعة للمصرف .					
2. تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية تقويم الأداء المالي .					
3. تساعد المعلومات المتوفرة عن نسب التمويل في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .					
4. تساعد المعلومات المتوفرة عن هيكل التكلفة في عملية الرقابة .					
5. استخدم المصرف نسبة الربحية لمعرفة مقدرته علي تحقيق الأرباح .					
6. يهتم المصرف بتقديم معلومات ملائمة عن معدل العائد علي الاستثمار .					
7. نسبة صافي الربح التشغيلي لدي المصرف تتسم بالاتساق .					
8. يقوم المصرف بالمفاضلة بين الخدمات والمنتجات المصرفية الأكثر ربحية والاقل ربحية .					
9. يهتم المصرف بنسب الربحية والسيولة المستخرجة من النظام المحاسبي.					
10. توفر معلومات معدة وفق قواعد وأساليب محاسبية موحدة يؤدي الي ترشيد قرارات ومنح التمويل المصرفي .					

ملحق رقم (2)
محكمو الإستبانة

الرقم	الإسم	الرتبة العلمية	الجامعة
1	د. بابكر ابراهيم الصديق	أ. مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د. مصطفى البشاري	أ. مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
3	د. محمد النابر محمد	أ. مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا